مداخلة فريق العدالة والتنمية

ألقاها السيد رئيس الفريق الأخ عبد العزيز عماري

- الاثنين 29 صفر 1433هـ الموافق لـ 23 يناير 2012م -

في إطار مناقشة البرنامج الحكومي

الذي عرضه السيد رئيس الحكومة عبد الإله ابن كيران

- الخميس 25 صفر 1433هـ الموافق لـ 19 يناير 2012م -

مداخلة فريق العدالة والتنمية

ألقاها السيد رئيس الفريق، الأخ عبد العزيز عماري

(الاثنين 29 صفر 1433هـ الموافق لـ 23 يناير 2012م)

في إطار مناقشة البرنامج الحكومي

الذي عرضه السيد رئيس الحكومة، عبد الإله ابن كيران

(الخميس 25 صفر 1433هـ الموافق لـ 19 يناير 2012م)

محاور

مداخلة رئيس فريق العدالة والتنمية، الأخ عبد العزيز عماري

في إطار مناقشة البرنامج الحكومي

الذي عرضه السيد رئيس الحكومة عبد الإله ابن كيران

تقديم

أولا: قضايا الهوية والثقافة والتعليم المدرسي والتعليم العالي والبحث العلمي؛

ثانيا: قضايا الإصلاح السياسي والمؤسساتي؛

ثالثا: مواصلة بناء الاقتصاد الوطني؛

رابعا: قضايا الحكامة وتخليق الحياة العامة؛

خامسا: ورش الجهوية الموسعة؛

سادسا: السياسات والقطاعات الاجتماعية؛

سابعا: القطاعات الانتاجية؛

ثامنا: السياسة الخارجية والتعاون والمقيمين بالخارج؛

الفهرس.

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يأتي هذا الإصدار لفريق العدالة والتنمية، الذي بوأته صناديق الإقتراع المرتبة الاولى ب 107 مقعد في الإستحقاقات التشريعية الأخيرة، لتوثيق مداخلته في إطار مناقشة البرنامج الحكومي الذي قدمه الأخ رئيس الحكومة، الأستاذ عبد الإله ابن كيران في سياق سياسي متميز و بعد دستور جديد نص في فصله 88 على التنصيب البرلماني للحكومة بعد حصولها على ثقة مجلس النواب المعبر عنها بتصويت الأغلبية المطلقة لأعضائه لصالح البرنامج الحكومي.

كما يتميز هذا السياق بقيادة حزب العدالة والتنمية للأغلبية الحكومية لأول مرة، الأمر الذي يجعل من عملية إنتقال الفريق النيابي من موقع المعارضة السابق إلى موقع الأغلبية، مناسبة لإبداع نوع جديد من المبادرات النيابية من أجل المساهمة في التنزيل الديمقراطي للدستور، وإسناد الحكومة لتنفيذ برنامجها من خلال مختلف الآليات الرقابية والتشريعية.

إن فريق العدالة والتنمية يعمل تحت الإشراف السياسي لقيادة الحزب للدفاع من موقعه عن برنامج الحزب والمبادئ العامة التي ناضل من أجلها، ضمن الإختصاصات الدستورية المخولة له ولأعضائه؛ كما سيسعى مع مختلف الفرقاء وبمنهجية التشاور والتشارك وتبادل الرأي والتعاون البناء لإنجاح التجربة الديمقراطية التي بات يعيشها المغرب في خضم ربيع ديمقراطي تميزت فيه بلادنا بنموذجها القائم على الجمع بين الإصلاح والإستقرار مما مكنها من التغيير في إطار سلمي دون إراقة الدماء من خلال ما أصبح يصطلح عليه بثورة الصناديق ليوم 25 نونبر 2011.

ودون الإطناب في شرح واقع إطلع عليه المغاربة بكافة مشاربهم، يعرض هذا الكتيب مداخلة الأخ عبد العزيز عماري رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، في إطار مناقشته للبرنامج الحكومي الذي قام الأخ عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة بعرضه على أنظار مجلسي البرلمان يوم الخميس 25 صفر 1433ه الموافق ل 19 يناير 2012م، حيث بالإمكان اعتبار هذا الرد إضافة إلى نص البرنامج بمثابة تعاقد يحكم سلوك الطرفين طيلة المرحلة المقبلة للمساهمة في بناء المستقبل وخدمة المصلحة العليا الوطن والمواطنين.

والله ولي التوفيق

مداخلة الأخ عبد العزيز عماري رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وبعد

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،
السيدات النائبات المحترمات، السادة النواب المحترمون،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدة الوزيرة، السادة الوزراء المحترمون،

إنه لمن دواعي الاعتزاز أن نعيش هذه اللحظة التاريخية المتمثلة في مناقشة البرنامج الحكومي الذي تفضلتم بعرضه على أنظار البرلمان يوم الخميس19 يناير 2012 في أفق مصادقة مجلس النواب عليه بحصوله على ثقة الأغلبية المطلقة من أعضائه إن شاء الله تعالى للتنصيب البرلماني للحكومة.

ومن دواعي الاعتزاز أيضا أن أتشرف بالمساهمة في هذه المناقشة في هذه الجلسة التاريخية باسم الفريق النيابي لحزب العدالة والتنمية الذي حصل خلال انتخابات 25نونبر 2011 على ثقة فئة كبيرة من الناخبين مما مكنه أن يتبوأ الصدارة في المشهد الحزبي ويتقلد المسؤولية، ويحمل على عاتقه – من موقع التدبير – تطلعات المواطنين وآمالهم في أن يروا بلدهم، وقد أخذ طريقه بغير رجعة قدما في مدارج الإصلاح ومراتب التنمية.

وإنها لمناسبة كي نجدد لكم تهانئنا، السيد رئيس الحكومة ولأعضاء الحكومة بالتوفيق والسداد في أعمالكم ومهامكم. وإنها لفرصة متجددة لنهنئكم كأمين عام لحزب العدالة والتنمية ونهنئ قياداته مركزيا ومجاليا، وكل مناضليه للنجاح الباهر الذي حققتموه، والنهج الحكيم الذي سلكتموه في ظروف صعبة في قيادة سفينة الحزب وسط عواصف هوجاء.

وهي مناسبة كي نتوجه لكم بالتهنئة بالثقة الملكية بتعيينكم رئيسا للحكومة طبقا لمقتضيات الدستور، وبالتوفيق الذي حالفكم في بناء تحالف حكومي على أسس منهجية جديدة، ونجاحكم في تشكيل فريقكم الحكومي وتجاوز كل الصعوبات في تجربة غير مسبوقة سواء من حيث المرجعية الدستورية أو من خلال منهجية التشكيل ، وانتهاء نجاحكم في صياغة برنامج حكومي طموح هو الذي يوجد اليوم بين أيدينا من أجل المدراسة والمناقشة.

السيد رئيس الحكومة،
السيدة الوزيرة،
السادة الوزراء المحترمون،

كان من الممكن أن نعتبر حدث مناقشة البرنامج الحكومي أمرا عاديا، لولا أنه برنامج غير عادي في ظرفية غير عادية.

إن مناقشة البرنامج الحكومي والمصادقة عليه اليوم حدث تاريخي بامتياز حيث تؤرخ هذه المناقشة التي سيتلوها بإذن الله التنصيب البرلماني للحكومة لحظة فارقة في التاريخ المغربي ،لحظة تمثل تطورا نوعيا في الممارسة السياسة المؤطرة ضمن نسق دستوري جديد ، ونأمل أن تكون طيا نهائيا لصفحة من صفحات ماضي سيطر فيه الشك والتردد ، وتزايدت فيه أسباب التخوف من انحدار المغرب في مسار تراجعي كان ينذر بفقدان المغرب لميزة لم يكن ينافس فيها وكانت ناذرة في العالم العربي أي ذلك الانفتاح السياسي والتعددية السياسية والحزبية ومكاسب مقدرة في مجال حقوق الإنسان وحرية الصحافة وهامش واسع من الحريات بالمقارنة مع غيره من الدول العربية.

نتذكر إن نفعت الذكرى،

نقول ذلك ونحن نتذكر ونذكر لعل الذكري تنفع، أن المغرب الذي كان قد عرف انفتاحا سياسيا منذ منتصف التسعينات ، والذي اكتسب بتولية جلالة الملك محمد السادس حفظه الله مقاليد الحكم في المغرب دفعة جديدة فتحت معها عدة أوراش كبرى في مجال الإصلاح السياسي والحقوقي وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، سيشهد بدءا من سنة 2003 مسارا تراجعيا بدأ يتزايد بشكل تدريجي حيث كشفت توجهات التحكم عن نفسها تدريجيا وصارت تسفر عن وجهها في مجالات الثروة والاقتصاد ومجالات السلطة والإدارة، ومجال الحقوق والحريات، وفي مجال السياسة وتدبير الشأن العام. وبدأت تقدم نفسها بديلا عما اعتبرته فراغا في الساحة السياسة، وتعطي لنفسها وظيفة ضبط الحياة السياسية.

وبلغ هذا التراجع مداه حيث طفا على السطح مشهد سياسي عبثي اختلطت فيه أبجديات العمل السياسي وافتقدت فيها مصطلحات مثل الأغلبية والمعارضة دلالتها القاموسية والسياسية، ودخل إلى علم السياسة من إبداعنا مصطلح جديد اسمه الترحال السياسي يمسي فيه المناضل يساريا ويصبح يمينيا، ويمسي فيه يساريا تقدميا ويصبح يمينيا رجعيا وبلغ التحكم مداه حين أصبح

لبعض الجهات النافذة يد طولى في الشأن الحزبي وفي تشكيل التحالفات وتخريبها، ولو اقتضى الأمر تدبير المناورات وطبخ المحاكمات خصوصا مع الانتخابات الجماعية لسنة 2009، وصار هناك غموض في الصلاحيات واستقلالية القرارات على كل المستويات، إلى حد أنه بدأت تسود الأوساط السياسية والاجتماعية وفي وسط رجال الأعمال وعدد من المراقبين في الداخل والخارج تساؤلات حول مسار المغرب ومصيره.

وكان من نتائج ذلك أن ازداد فقدان الثقة في العمل السياسي وفي المؤسسات تشريعية وتنفيذية، وتراجعت المشاركة السياسية، وتعاظم الميل إلى العزوف، وتداخلت الصلاحيات وفي تلك الظرفية الحرجة، فَعَّل حزب العدالة والتنمية أطروحته للنضال الديمقراطي من خلال مقاومة منهج التحكم وإبراز خطورته على مستقبل البلاد واستقرارها، وبعد أن كان البعض يتحدث عن أن انتخابات 2012 قد حسمت لجهة معلومة، شاءت أقدار الله أن تهب رياح الربيع الديمقراطي على منطقتنا بنجاح الثورتين العظيمتين التونسية والمصرية.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات النائبات،

السادة النواب،

نحن اليوم أمام حدث تاريخي لأنه تتويج لمسار إصلاحي دشنه الخطاب الملكي ل 9 مارس 2011 الذي كشف من جديد عن الخصوصية المغربية المتمثلة في كون المغرب يتوفر على ملكية منصتة ومتجاوبة مع نبض الشعب المغرب، قادرة على أن تقرأ في الوقت المناسب تطلعاته، وتتحسس معاناته، فما لبث جلالته أن أعلن عن خارطة طريق إصلاحية ابتدأت بالإعلان عن مراجعة دستورية حملت معها مقتضيات متقدمة جدا بالمقارنة مع دستور 1996 في مجال مزيد من التوسع في التنصيص على الحقوق والحريات والفصل بين السلطات واستقلالية القضاء وتعزيز صلاحيات الحكومة وتوسيعها وتعزيز صلاحيات البرلمان وتكريس دور مجلس النواب في الصدارة ودسترة الأمازيغية لغة رسمية والتأكيد على الطابع المتعدد للهوية وغنى روافدها وتعزيز الديمقراطية التشاركية ودسترة عدد من مؤسسات الحكامة ووضع آليات مؤسساتية وقانونية من أجل تطوير الحكامة في

تدبير الشأن العام وتقييم السياسات العمومية وأداء المؤسسات العمومية. وبالموازاة باشر المغرب حزمة إصلاحات مواكبة في معالجة عدد من مظاهر الاحتقان الاجتماعي، وفي معالجة ملف الاعتقال السياسي والتعاطي مع مخلفات المعتقلين على خلفية الأحداث الإرهابية التي عرفها المغرب سنة 2003 .

ونؤكد أن هذه اللحظة تيسرت، بإذن الله تعالى، نتيجة الربيع العربي والحراك الشعبي وأيضا لأن الحركة السياسية والحزبية والمدنية والثقافية والممارسة الإعلامية الحرة كانت قد راكمت من النضالات والمكتسبات، ومن المقاومة لنهج التحكم وعدم الاستعداد لمهادنته ، والجهر بالتصدي للفساد والاستبداد في كل صوره وأشكاله، وهو ما ساهم فيه حزب العدالة والتنمية وكان لكم فيه كأمين عام النصيب الأوفر، قبل الربيع العربي وخلاله وبعده، مما أكسب الربيع العربي في نسخته المغربية خصوصيته، وسرع بظهور نتائجه على مستوى المبادرة إلى إعلان خارطة الطريق المذكورة، واستعادة المغرب لزخم الإصلاح ومسيرته التي كانت قد عرفت دورة جديدة مع العهد الجديد ولم يكن هذا المسار ممكنا لولا توفيق الله وحكمة جلالة الملك وتجاوبه مع التطلعات التي عبر عنها الحراك الشبابي المغربي.

وفي هذا السياق نذكر أن حزبنا قد تحمل مسؤوليته كاملة في القيام بدوره كحزب سياسي مسؤول يتفاعل مع الأوضاع والتطورات ويتخذ المواقف التي يرجح أنها تخدم الاستقرار والمصلحة العليا للبلاد مهما كانت التكلفة التي تقتضيها.

نذكر هنا أن حزبنا قد تصدى في وقت مبكر لمحاولات التحكم السياسي والسعي بالعودة بالمغرب إلى الوراء منطلقا في ذلك من أطروحة المؤتمر الوطني السادس: أطروحة النضال الديمقراطي.

. كما تحلى بشجاعة سياسية حين اختار طريقا ثالثا بين النزول إلى الساحات وبين تبرير الواقع الذي يئن تحت وطأة الفساد وينزلق نحو التحكم وإنتاج آليات الاستبداد، وتبنى معادلة دقيقة هي معادلة الإصلاح في نطاق الاستقرار وتحمل مسؤوليته حفاظا على استقرار البلاد ودعمه في المرحلة السابقة وساهم بفعالية في إنجاز الإصلاح الدستوري سواء من خلال المساهمة بفعالية في مرحلة الإعداد من خلال لجنة مراجعة الدستور أو من خلال الآلية السياسية التي واكبت عملها أو من خلالها الحملة الاستفتائية للتعريف بمضامينه والدعوة إلى التصويت الإيجابي عليه.

وقد ظل حزبنا متيقظا ومتتبعا أولا بأول لتطورات الوضع السياسي في هذه اللحظة الحساسة من تاريخ المغرب والمنطقة عموما، ومراقبا لتنزيل ورش الإصلاح. وفي هذا اعتبر ولا

يزال أن مصادقة الشعب المغربي على الدستور مع استمرار الحراك في الشارع رسالة واضحة لكافة الفاعلين السياسيين مقتضاها أن المغاربة مع المشروعية والاستقرار ولكنهم لا يقبلون أن يستمر النهج السابق الذي أنبنى على التحكم في الحياة السياسية مع ما رافق ذلك من تدخل في إرادة الناخبين وإجهاض لآمال المواطنين واعتماد الزبونية في الولوج إلى مواقع القرار وجمع الثروات بطرق غير مشروعة وشيوع للرشوة ومختلف مظاهر الفساد في تدبير الشأن العام ، وما نتج عن ذلك من توليد وترسيخ لثقافة اللامبالاة والعزوف السياسي والانتخابي واضطراب في المفاهيم وارتباك في القيم حيث انتشرت ثقافة انتهاز الفرص « الهمزة» واقتصاد الريع والواسطة والعائلة عوض الاستحقاق والعمل والجدية والنزاهة والشفافية ونتج عن ذلك كله إحباطات ومظالم عرضت بلادنا إلى رياح التغيير التاريخي التي تهب بقوة على الوطن العربي وكادت أن تعصف ببنائنا المغربي الأصيل لولا لطف الله ثم التفاف الأمة حول المؤسسة الملكية خاصة عندما قام جلالة الملك في خطاب 9 مارس بمبادرة استباقية وشجاعة أدت إلى تنفيس الاحتقان وإعطاء الأمل من خلال دستور تبناه الشعب ولكنه لا يعتبر كافيا لتجاوز منطقة الاضطراب بسلام.

واستنادا على ذلك اعتبر حزبنا ولا يزال أن المراجعة الدستورية على أهميتها لن تكون كافية في توفير الشروط اللازمة لإعادة الثقة في العملية السياسية والتعبئة الوطنية من أجل الإصلاح. وفي هذا الصدد أكد حزبنا عن صواب على استعجالية عدد من الإجراءات من بينها:

تصفية ملف الاعتقال السياسي ودلك من خلال تحريك آلية العفو من جديد في حق كل من اعتقل ظلما على خلفية الإرهاب ممن لم يتورطوا في جرائم الدم أو ممن قضوا في السجن ما فيه كفاية ليصححوا مواقفهم وتعزيز الحريات العامة وحقوق الإنسان وإطلاق سراح المعتقلين على خلفية الاحتجاجات وكذا الصحفي رشيد نيني.

إلغاء اللوائح الانتخابية الحالية والمطعون فيها منذ زمان واعتماد لوائح مأخوذة من سجلات البطاقة الوطنية وتشمل تلقائيا كل مواطن يمكن أن يكون ناخبا واعتماد البطاقة الوطنية وثيقة وحيدة في التسجيل والتصويت.

تفعيل اللجنة الوطنية لتتبع الانتخابات حتى لا يبقى الإشراف وتدبير الانتخابات قاصرا على الإدارة الترابية وحدها.

إعداد قوانين انتخابية تضمن نزاهة الانتخابات وفعالية المؤسسات المنبثقة عنها وبعد ذلك يتم تحديد تاريخ الانتخابات وذلك لئلا يؤثر ضغط تحديد ذلك التاريخ على جودة التحضير .

غير أنه، ومباشرة مع خفوت نسبي في الحراك السياسي العربي والصعوبات التي بدأت تبرز في عدد من البلاد العربية مع ظهور مقاومات من قبل القوى المضادة للثورة، ووصول الحراك الشبابي إلى مداه وعدم تحوله كما كان يتوقع البعض إلى قوة شعبية جماهيرية تحتل الميادين وتعمل بالتدريج على رفع سقف المطالب إلى حدها الأقصى، بدأت تلوح في الأفق بوادر عودة سلطوية متنفذة، تقوم قراءتها للحراك الديمقراطي المغربي على أنه مجرد موجة عابرة ارتبط صعوده بمبادرة ظرفية لبعض الفاعلين، وأنه بدأ مع الإعلان عن ورش الإصلاحات الدستورية يعيش مرحلة الخريف والتفكك، وأن الإجراءات الاجتماعية التي اتخذت من قبل الدولة والحكومة قد أدت إلى احتوائه، بعد أن ظهرت محدودية تأثير المد الديمقراطي العربي على تحويل الاحتجاجات المغربية إلى ظاهرة جماهيرية واسعة، والأسوأ في هذه القراءة هو كونها ترى أن الأولوية ينبغي أن تكون لاسترجاع ما ضاع من نفوذ وامتيازات وسلط عبر المراجعة الدستورية. وكان من نتائج ذلك:

تجميد إجراءات تصفية المناخ السياسي من السلطوية والتحكم والضبط الفوقي، وذلك بالرغم من التأكيد على وجود خريطة طريق واضحة عنوانها الأول هو تنظيم سلسلة استحقاقات انتخابية متتالية تؤهل بلادنا لإرساء مؤسسات جديدة تشتغل وفق مقتضيات دستور 2011؛

- الإنهاء الفعلي للتوافق في إصلاح المنظومة الانتخابية؛

- التضارب القائم بين إصلاح القوانين الانتخابية ومشروع قانون المالية ل 2012 وما أفضى إليه من الدفع في تأجيل موضوع هذا الأخير إلى ما بعد حسم القوانين الانتخابية؛

ارتباك حاد في تنزيل استحقاقات التسجيل في اللوائح الانتخابية وسط تخوفات من إفراغ مرحلة عمل اللجنة الوطنية التقنية من مضمونها؛

تشكيل تحالفات هجينة مباشرة قبيل الانتخابات توحي باستمرار نهج التحكم في تدبير خريطة الترشيحات بما يؤدي إلى الالتفاف على التصويت الشعبي وخياراته الديمقراطية ويؤدي إلى إعادة إنتاج نمط من الأغلبيات لم تفلح عبر عدة تجارب حكومية سابقة أن تخرج المغرب من وهدة التخلف.

ومن منطلق المسؤولية التاريخية، سعى فريقنا إلى تجويد الترسانة القانونية التي جاءت بها الحكومة من أجل تدبير الاستحقاقات الانتخابية حيث أكد على عدة إصلاحات ترمي إلى الحد من بلقنة الحياة السياسية من قبيل رفع العتبة وتوسيع الدوائر واعتماد معايير موضوعية في التقطيع

الانتخابي واعتماد الإشراف القضائي على الانتخابات واعتماد البطاقة الوطنية أساسا للتسجيل في اللوائح الانتخابية وفي التصويت وإفساح المجال للمواطنين المغاربة المقيمين بالخارج من الحق في الترشيح والتصويت.

السيد الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
السادة النواب المحترمون،
السيدات النائبات المحترمات،

نعم اليوم نعيش حدثا تاريخيا بامتياز لأننا نناقش برنامجا لحكومة يقودها حزب ظل في المعارضة، وعانى لمدة طويلة من كل محاولات الشيطنة والتحجيم، وظل لما يزيد عن عقد من الزمن يواجه آلة تنتج ولا تزال حملات منظمة في خدمة محاولات التحجيم.

وعلى الرغم من ذلك فقد ظل حزبنا صامدا ومؤمنا بعدالة نضاله، ومتمسكا بمصداقيته واعتداله وتوازنه وظل وفيا للمصلحة الوطنية العليا قريبا من المواطنين، منحازا إلى القضايا العادلة، قضايا الإصلاح السياسي والاجتماعي، وقضايا التصدي للفساد والاستبداد، متمسكا بالأمل رغم كل العوامل التي كان من الممكن أن تقوده إلى اليأس أو إلى التطرف، فتحمل ضريبة المشاركة والعمل من داخل المؤسسات من أجل تحسين شروط المشاركة، ومن مزاحمة الفساد والتدافع معه في الميدان وليس بالشعارات الفوقية أو الخطابات الطهرانية.

وكان أن خاض، متوكلا على الله، انتخابات 25 نونبر 2011 ولم يأبه لدعوات المقاطعة أو الإحباط أو التيئيس؛ فخاض حملة نظيفة قوامها تشجيع المواطنين على المشاركة وإعادة الثقة للمواطن بأن بإمكانه الإسهام في التغيير ، فكان أن جعل شعار حملته الانتخابية: «صوتنا فرصتنا ضد الفساد والاستبداد» فبوأته هذه الثورة المتميزة: «ثورة الصناديق» المرتبة الأولى، في انتخابات أقر الجميع بمصداقيتها، وفي ظل مناخ عربي اهتزت فيه عدد من الأنظمة التي كان يظن أنه قد كتب لها الخلود السياسي، وانتهى الأمر في بعضها إلى خوض حروب أهلية طاحنة، وخاضت فيه أخرى صراعات دامية، ووصلت فيها أخرى إلى طرق مسدودة بعد مواجهات طويلة سواء في الساحات أو بالبنادق، فأكد المغرب بذلك من جديد مقولة الاستثناء المغربي.

السيد الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
السادة النواب المحترمون،
السيدات النائبات،

لقد كانت انتخابات 25 نونبر 2011 حدثا تاريخيا استثنائيا في تاريخ التحول المغربي نحو الديمقراطية.

إنها لا تمثل نجاحا منتظرا أو غير منتظر لحزب سياسي معين هو حزب العدالة والتنمية الذي ظل في موقع المعارضة مدة طويلة، بل إنه نجاح لأمة ووطن انتصرت عندهما إرادة التغيير على عوامل النكوص والتقهقر.

إنها نموذج في التغيير يؤكد أن هناك طريقا ثالثا وخيار ثالثا بين الاستبداد والفوضى والدمار والحرب الأهلية. خيار يقول إنه من الممكن أن ننجز الإصلاح في ظل الاستقرار ونحقق التغيير في نطاق الاستمرارية. إنها وصفة مغربية خالصة وجب علينا جميعا أن نتعهدها ونحرص على نجاحها.

وأكدت انتخابات 25 نونبر 2011 أن مصالحة المواطن مع السياسة أمر ممكن وغير مكلف، ولكنه يتطلب فقط قدرا من الإرادة السياسية، وحدا أدنى من الإشارات يقول بلسان الحال إن لصوتكم اعتبارا ودورا وأثرا، وأن التغيير من خلال التصويت ممكن.

وأكدت انتخابات 25 نونبر 2011 أن الاستخدام الحرام للمال، ليس ضربة لازب، إن ثورة الصناديق كانت بالدرجة الأولى ثورة على المال الحرام والاستخدام الحرام للمال، وصفعة موجهة لسماسرة الانتخابات وصناعة الفساد الانتخابي ودهاقنة الفساد الانتخابي.

كما كانت مناسبة لإثبات الطابع الهجين لبعض التحالفات التي لم تكن سوى محاولة يائسة لبعض قوى التحكم من أجل إعادة التموقع واستعادة المبادرة بعد فوات الأوان حيث ما لبثت تلك التحالفات أن تلاشت، مثبتة للسنة القائلة أن الزبد يذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض.

وكانت انتخابات 25 نونبر 2011 بداية لمسار جديد، وعلامة فارقة بين مرحلتين حيث عبر المغاربة من جديد أنهم، وإن كانوا يرفضون أية نزعة مغامرة باستقرار المغرب، لكنهم متطلعون إلى

الإصلاح، وعازمون أن يعطوا للأمل في الإصلاح فرصة أخرى، فكانت نسبة المشاركة التي بلغت 45 بالمائة رسالة دالة في هذا الاتجاه رغم كل تجارب الإحباط السابقة، ورغم استمرار عدد من المؤشرات السلبية التي كانت تدعم أكثر استمرار حالة العزوف، ورغم كل دعوات المقاطعة.

وكانت انتخابات 25 نونبر 2011 التي بوأت حزبنا الصدارة تجسيدا لاطمئنان المغاربة في عمومهم لهذا الخيار الثالث، كما كان التفاعل الإيجابي مع النتائج التي حصل عليها الحزب ومع تكليفه بتشكيل الحكومة وقيادة العمل الحكومي تأكيدا على استعادة نصيب مقدر من الأمل في الإصلاح، وبداية دورة جديدة في التصالح مع السياسة، تصالح يشهد له ما أصبحت تبديه مختلف شرائح المجتمع من اهتمام بالشأن العام ومتابعة لتفاصيل تشكيل التحالفات والمشاورات بشأن تكوين الأغلبية وتشكيل الحكومة وصياغة برنامج عملها.

السيد الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
السادة النواب المحترمون،
السيدات النائبات،

إننا ونحن نستحضر مختلف هذه السياقات بين يدي مناقشة البرنامج الحكومي نريد أن نسجل أن عودة الدفء للسياسة، والاهتمام بالشأن العام كان أيضا نتيجة لحسن تدبيركم لمرحلة ما بعد نتائج الانتخابات.

نتذكر أنكم منذ البداية، وتقديرا منكم لخصوصية اللحظة التاريخية قد عبرتم عن نيتكم في تكوين تحالف حكومي تكون أحزاب الكتلة الديمقراطية إضافة إلى حزب العدالة والتنمية نواته الصلبة.

ونحسب لكم ولشركائكم أن قرار المشاركة في الحكومة أو الخروج للمعارضة كان قرارا ديمقراطيا اتخذ في الهيئات التقريرية الحزبية، وهو ما يدل على أن الحياة الحزبية لم تبق في محيد عن بركات الربيع العربي.

وإننا إذ نعبر عن تقديرنا للأحزاب السياسية الوطنية التي اتخذت قرارا تاريخيا بالمشاركة في حكومتكم وتشكيل أغلبيتها وانخراطها في إنجاح هذه التجربة التي تشكل دخول المغرب إلى أول

تجربة في التناوب الديمقراطي، بعد تجربة التناوب التوافقي، نعبر عن احترامنا لقرار الهيئات التي اختارت تبعا لتقديراتها أن تخرج إلى المعارضة، من منطلق احترامنا لاستقلالية الأحزاب السياسية في اتخاذ قراراتها، ومن منطلق إيماننا أنه لا حكومة قوية وفاعلة دون معارضة قوية وبناءة.

ونحسب لكم أنكم دشنتم عملكم التشاوري حول تشكيل الحكومة، بزيارات رمزية دالة لشخصيات وطنية وازنة في تاريخ المغرب من كل الأطياف والتوجهات السياسية التي عبرت عن تعاطفها ومساندتها لتجربتكم الحكومية، كما التقيتم في مرحلة أولى من مراحل التشاور قيادات حزبية ونقابية.

ونحسب لكم أنكم تبنيتم مقاربة تواصلية مع الرأي العام في كل ما يتعلق بتشكيل التحالف الحكومي، حيث كان الرأي العام يواكب أولا بأول الخطوات والمراحل الكبرى لتشكيله اللهم إلا في حالة قدرتم أنه ربما سيضر بالعملية في رمتها أو يؤثر في إحدى مراحلها المفصلية.

ونحسب لكم أنكم دشنتم تقليدا غير مسبوق في عملية تشكيل الأغلبية الحكومية وتشكيل الحكومة منهجية وتدبيرا حيث وقعتم مع شركائكم «ميثاقا للأغلبية» شكل الإطار المرجعي للتحالف الحكومي، والإطار العام الذي سيوجه عمل الحكومة، وهو الميثاق الذي ينطلق من أسس أربعة هي التشارك في العمل والفعالية في الإنجاز والشفافية في التدبير والتضامن في المسؤولية.

ويحسب لميثاق الأغلبية الإعلان عن التزام واضح من قبل أحزاب الأغلبية الحكومية بالعمل على رد الاعتبار للعمل السياسي وتخليق تدبير الشأن العام من خلال التنزيل الأمثل للدستور وتفعيل مبدأ المسؤولية والمحاسبة، والنهوض بمنظومة الأخلاق والقيم، والتصدي للانحرافات واقتصاد الريع والفساد في كل المجالات المتعلقة بحقوق ومصالح وكرامة وحريات المواطنات والمواطنين، إضافة إلى تعزيز الاختيار الديمقراطي بما يقتضيه من توسيع مجال الحريات والمشاركة المواطنة وتشجيع روح المبادرة ودعم آليات تكافؤ الفرص والمساواة داخل المجتمع وتعزيز دور المرأة في أفق المناصفة والنهوض بمشاركة الشباب وتقوية اندماجه في الحياة المؤسساتية، والانفتاح على الإعلام ودعم شروط الحرية والمسؤولية والإبداع.

ويحسب له أيضا التزام الأغلبية بالتعاون مع المعارضة ومحاورتها وتمكينها من الاضطلاع بدورها الدستوري والسياسي وكذا محاورة كل القوى الحية في البلاد والإنصات إليها بما يخدم الديمقراطية التشاركية ويوسع مجالات التآزر والتضامن والتفاهم الوطني ويكرس الاستثمار الإيجابي للتعدد والاختلاف، وكذا العمل على تعزيز التضامن بين مكونات الأغلبية وإرساء التشاور والتعاون

والتنسيق فيما بينها واحترام التزاماتها وفق آليات متوافق عليها تمكن من تنظيم وتسيير وتقييم عملها المشترك، والعمل على إرساء رؤية موحدة ومنسجمة ومندمجة للعمل الحكومي تتم صياغتها وفق مقاربة تشاركية.

ومباشرة بعد إقرار ميثاق الأغلبية انتقلتم إلى تفعيل مقتضيات الميثاق من خلال تقديم مرشح مشترك لمنصب رئيس مجلس النواب والتصويت لفائدته تصويتا قدم مؤشرا قويا على تماسك الأغلبية.

ويحسب لكم أيضا، السيد رئيس الحكومة، أن حزبنا الذي يقود التحالف الحكومي قد قدم درسا بليغا في ممارسة الديمقراطية الداخلية حين جمع مجلسه الوطني من أجل إقرار مسطرة لاختيار مرشحيه للمناصب الوزارية، ثم الالتزام الحرفي بتطبيق هذه المسطرة حين اجتمعت لجنة منبثقة عن المجلس الوطني إلى جانب الأمانة العامة للحزب فتداولت في المرشحين للمناصب الوزارية وقررت فيهم من خلال التصويت السري.

وسواء خلال عملية التصويت من أجل انتخاب رئيس المجلس ، أو عند تشكيل الحكومة وشروعها في مباشرة مهامها أثيرت ملاحظات حول دستورية بعض الإجراءات والخطوات.

إننا في فريق العدالة والتنمية وبغض النظر عن موقفنا من بعض الدفوعات نعتبر أن هذا النقاش نقاشا صحيا وطبيعيا، ما دام النص الدستوري يفتح مجالا لعدة تأويلات وقراءات نعتبر أن ما ينبغي أن يحكمها هو التأويل الديمقراطي للمتن الدستوري، علما أن أهم تجليات هذا التأويل ومجالاته هو القوانين التنظيمية التي ستتمم الدستور وتكمله وستنزله في الواقع وخاصة القانون التنظيمي المنصوص عليه في الفصل 87 من الدستور الذي ينبغي أن يضع القواعد المتعلقة بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها، والذي ينبغي أن يحدد حالات التنافي مع الوظيفة الحكومية وقواعد الجمع بين المناصب ، والقواعد الخاصة بتصريف الحكومة المنتهية ولايتها للأمور الجارية، وما دام هناك - في انتظار صدور القوانين التنظيمية المشار إليها- مجلس دستوري فيمكن الترافع لديه من أجل وضع حد لأي تجاوزات دستورية إن وجدت.

السيد الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
السادة النواب المحترمون،
السيدات النائبات،

إننا بعد استحضار كل هذه السياقات والمعطيات التي وضعتنا أمام جلال اللحظة التاريخية التي نحن أمامها اليوم، نرى وقبل أن نقدم قراءتنا لنص البرنامج الحكومي كما قدم خطوطه العريضة السيد رئيس الحكومة، نود أن نمهد لذلك بالمرجعيات المنهجية والسياسية، وبالمعطيات الاجتماعية والاقتصادية والسياقات الإقليمية والدولية التي تحكم هذه المناقشة.

إن أول محدد لقراءتنا للبرنامج الحكومي هو أنه أول برنامج حكومي في إطار دستور جديد، وأن من بين أهم الأوراش ذات الأولوية في هذه المرحلة العمل على تنزيل مقتضيات الدستور في إطار تأويل ديمقراطي يمكن من تفعيل مضامينه المتقدمة. ونؤكد أن فريقنا كما كان دوما قوة اقتراحية على المستوى التشريعي وهو في المعارضة، سيعمل على تعزيز تلك القوة من أجل الإسهام في إنجاح هذا الورش التشريعي الهام.

وانطلاقا من اعتماد المرجعية الدستورية في تقييم البرنامج الحكومي، نسجل بإيجاب لبرنامجكم السيد رئيس الحكومة أن أول التزام عبرتم عنه وأكبر ورش أعلنتم أنكم ستولونه الأولوية هو ورش تنزيل الدستور ومتطلباته التشريعية والمؤسساتية.

ويحسب لبرنامجكم أيضا تأكيده على أنكم ستعتمدون تدبيرا تشاركيا في بلورة هذا الورش على أرض الواقع ، تدبير يجمع الأغلبية والمعارضة وعموم مكونات المجتمع المدني في إطار تفاعلي مشترك، والارتكاز على تأويل ديمقراطي واعتماد توقع زمني وفق أولويات واضحة على مدى السنوات الخمس.

يحسب لكم أنكم أعلنتم تبنيكم العمل وفق مخطط تشريعي مندمج يتمثل في إصدار 16 قانونا تنظيميا و20 قانونا عاديا مع إعطاء الأولوية للقوانين ذات الطبيعة المهيكلة كالقوانين التنظيمية ذات الصلة بعمل الحكومة والتعيينات والقضاء والأمازيغية والمالية ولجان تقصي الحقائق، ومؤسسات الحكامة والنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية وحماية حقوق الإنسان مع تأكيدكم لبعد آخر في الورش الدستوري أي السياسات العمومية والقطاعية اللازم

اعتمادها لتنزيل ما جاء به الدستور من حقوق وحريات ومقتضيات المواطنة الفعالة وما نص عليه من واجبات ومسؤوليات.

وثاني محدد لتعاملنا مع البرنامج الحكومي هو برنامجنا الانتخابي الذي على أساسه تعاقدنا مع المواطنين. إننا ونحن نعبر عن ارتياحنا لكوننا نجد في البرنامج الحكومي أهم الالتزامات التي أخذنا على أنفسنا في البرنامج الانتخابي للعدالة والتنمية، ونقدر أن البرنامج الحكومي قد حكمه التوافق بين مكونات الأغلبية حول القواسم المشتركة الكبري، نؤكد أننا سنواصل التزامنا بمساندة البرنامج الحكومي ودعم كل المبادرات الحكومية التي تسير في اتجاه تنزيل مقتضيات البرنامج المذكور على أرض الواقع، من خلال التنسيق المستمر مع مكونات الأغلبية والحرص على الانسجام في مواقفها وفي نطاق القواعد والآليات التي أقرها ميثاقها.

السيد الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
السادة النواب المحترمون،
السيدات النائبات،

إننا إذ نعبر عن تفاؤلنا بنجاح تجربتكم الحكومية إن شاء الله، نعي أن حجم الانتظارات الشعبية كبير جدا، كما نعي حجم الإكراهات المرتبطة بمختلف مؤشرات التنمية وبالمعطيات الماكرو اقتصادية و تلك المرتبطة بالمحيط الاقتصادي الدولي والإقليمي، لكن نعي أيضا أن المهمات الكبيرة تحتاج عزائم قوية وإرادات صلبة وهمم عالية.

نحن نستحضر السيد رئيس الحكومة أنكم ورثتم وضعا اقتصاديا واجتماعيا تقول مؤشراته الكبرى. إن المغرب الحالي والذي سترثه الحكومة القادمة هو مغرب تضخم الفوارق وتفاقم وتراجع المؤشرات رغم ما توفر من إمكانات استثنائية وهو ما تشهد عليه المعطيات الرقمية التالية:

فعلى المستوى الاجتماعي فإن الحكومة الجديدة تدخل على مغرب اجتماعي تقول:

مؤشر التنمية البشرية في 2010: 114 من أصل 182 وفي 2011 تراجع الترتيب إلى 130؛

الفقر: 8.5 مليون معوز؛

السكن: 700 ألف وحدة في العجز وبقاء 43 مدينة صفيحية مع زيادة 117 ألف منزل صفيحي؛

البطالة خاصة لدى حاملي الشهادات: أزيد من مليون ضمنهم 24% من حاملي الشهادات؛

الأمية: 30%؛

الهدر المدرسي: 10.8% في الثانوي الإعدادي، الهدر الجامعي 18% خلال السنة الأولى من الإجازة؛

وفيات الأطفال دون الخامسة والأمهات عند الولادة 32 طفل دون سن سنة في ألف ولادة، 132 وفاة أم في 100 ألف ولادة، 30% نسبة الحرمان من الولوج للصحة؛

الطلاق : 60 ألف حالة طلاق سنويا بمعدل حالة طلاق في مقابل 5 حالات زواج وقبل عشر سنوات حالة طلاق مقابل 7 حالات زواج؛

مديونية الأسر: 26% من القروض موجهة للأسر بقيمة 169 مليار درهم.

وعلى المستوى الاقتصادي فإن الحكومة ترث وضعية اقتصادية ومالية تقول :

النمو: تراجع معدل النمو غير الفلاحي من 5.5% بين 2004 و2007 إلى 3.2% بين 2008 و2011؛

التنافسية ومناخ الأعمال: 73 من أصل 142 بخصوص التنافسية، و94 في سهولة الأعمال من أصل 183 مقارنة مع تونس المرتبة في 46 في المؤشر الخاص سنة 2012؛

الرتبة 97 في مجال حماية المستثمرين مقارنة مع تونس 46 في مؤشر سهولة الأعمال لسنة 2012؛

العجز الخارجي: 48% نسبة تغطية الصادرات للواردات؛

العجز الداخلي: ارتفاع الدين الخارجي إلى 92 مليار درهم في 2011 مقابل 65 مليار درهم في 2006، والدين العام يمثل 55% من الناتج الداخلي الخام؛

عدم التنويع في الصادرات والسياحة والاستثمارات: 60% من المبادلات، 80% من الاستثمارات الخارجية، و80% من السياح الوافدين تتم مع شريك رئيسي واحد هو الاتحاد الأوربي؛

تمركز الثروة والفوارق بين الجهات والفئات: 10% من 50% من الناتج الداخلي، و5جهات تنتج 60% من الناتج الداخلي؛

التمويل: 34% من حاجيات التمويل في مقابل 30% من الادخار.

وعلى المستوي السياسي تقول معطيات المغرب السياسي ما يلي :

المشاركة السياسية: أقل من 1% نسبة الانخراط في الأحزاب السياسية سنة 2010، و52.4% نسبة المشاركة في الانتخابات الجماعية لـ 2009 و37% نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية لـ 2007 ونسبة 45% في الانتخابات الأخيرة.

المشاركة المدنية : أقل من 2.8% نسبة انخراط الشباب دون 35 سنة في الجمعيات؛

حرية الصحافة : 132 بحسب ترتيب مراسلون بلا حدود لسنة 2011؛

فعالية القضاء : الرتبة 89 من أصل 183 في مجال إنفاذ العقود والالتزام بها مقارنة مع تونس ذات الرتبة 76 بحسب مؤشر سهولة الأعمال لـ 2012؛

فعالية الخدمات العمومية : الرتبة 75 في مجال الحصول على رخص البناء (97 يوم و15 مسطرة في المغرب) والرتبة 144 في تسجيل الملكية (75 يوم و8 مساطر) وتونس الرتبة 65 بـ 39 يوم و4 مساطر بحسب مؤشر سهولة الأعمال لـ 2012؛

الرشوة الرتبة 85 في 2010 بعد أن كانت 79 في 2007؛

الجريمة: 391 ألف مشتبه فيه قدم للعدالة في 2010؛

المخدرات: الرتبة الأولى في إنتاج مخدر القنب الهندي بحسب تقرير الأمم المتحدة لـ 2011 بـ 47 ألف و500 هكتار مساحة مزروعة.

وعلى مستوي التنمية المهدورة رغم الإمكانات الاستثنائية تكشف المعطيات عما يلي :

هدر كبير لإمكانات استثنائية أتيحت ولم يقع استغلالها بالشكل الأمثل، حيث ارتفعت المداخيل الضريبية من 437 مليار درهم بين 2004 و2007 إلى 631 مليار درهم بين 2008 والأشهر الستة الأولى من 2011 وانتقل الزائد السنوي لقروض الأبناك من 200 مليار درهم بين 2004 و2007 إلى 238 مليار درهم بين 2008 والأشهر الستة الأولى من 2011 وكذلك ارتفع الاستثمار العموميي من 307 مليار درهم بين 2004 و2007 إلى 580 مليار درهم بين 2008 والأشهر الستة الأولى من 2011؛

ورغم توجيه جزء هام من هذه الإمكانيات إلى صندوق المقاصة والتعليم والصحة إلا أن مؤشرات المغرب الاجتماعية والاقتصادية تراجعت؛

تفريط في الإطار الماكرو إقتصادي والذي كلف الشعب المغربي تضحيات كبيرة طيلة عقدي الثمانينات والتسعينات وهو ما تشهد عليه المؤشرات التالية :

تراجع معدل النمو غير الفلاحي؛

استفحال عجز رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات؛

تناقص احتياطات العملة الصعبة؛

تفاقم عجز الميزانية.

السيد الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
السادة النواب المحترمون،
السيدات النائبات،

لقد عكفنا في فريق العدالة والتنمية على دراسة متأنية لبرنامجكم الحكومي وما جاء به من مقاربة نوعية في التعاطي مع الشأن العام.

وتتبعنا كذلك باستغراب بعض الردود المتسرعة عن البرنامج الحكومي التي لم تستطع في نظرنا الوقوف على المقاربة المنهجية التي اعتمدتم، حيث سارع البعض إلى الحديث أن البرنامج الذي عرضتم هو مجرد وعود عامة وإعلان نوايا، في حين ذهب البعض إلى أنه يفتقد إلى إجراءات ملموسة ومرقمة.

وإننا إذ نؤكد اختلافنا الجوهري مع هذه التعليقات المتسرعة والأحكام السهلة التي تنم عن عدم إمساك بالمنهجية المذكورة العامة، نود التنبيه إلى أن الدستور كان واضحا في هذا المجال حيث قدم توصيفا واضحا للبرنامج الحكومي الذي ينبغي أن تتقدم به الحكومة أمام البرلمان حيث جاء في الفصل 88 من الدستور ما يلي: «بعد تعيين الحكومة يتقدم رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان مجتمعين، ويعرض البرنامج الذي يعتزم تطبيقه . ويجب أن يتضمن هذا البرنامج الخطوط الرئيسية في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية.

وليس يخفى أن مجال التدقيق الإجرائي والترقيم المالي والتنزيل الزمني سيبقي مجاله هو قوانين المالية والسياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية والميزانيات الفرعية.

ورغم ذلك وعلى عكس ما ذهبت إليه تلك التحليلات المتسرعة أو المتحاملة، فإن البرنامج الحكومي؛ هو برنامج إجراءات حيث تضمن عددا من الإجراءات العملية التي من خلالها سيتم تنزيل مختلف مقتضيات البرنامج الحكومي في السياسات العمومية أو السياسات القطاعية.

وهكذا فقد أحصينا من خلال دراسة متأنية ومدققة في البرنامج الحكومي أنه تضمن:

- 40 إجراء في مجال تعزيز الهوية.
- 90 إجراء ذات صلة بالإصلاحات السياسية والمؤسساتية.
- 280 إجراء في مجال الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.
- 6 إجراءات تتعلق بإحداث صناديق مهمة هي :
- مضاعفة اعتماد صندوق التنمية القروية لتصل إلى مليار درهم سنويا؛
- صندوق التكافل العائلي؛
- صندوق الضمان الاجتماعي للمعوزين؛
- صندوق التأهيل الجهوي؛
- صندوق التضامن بين الجهات .

كما أن البرنامج الحكومي قد نص بوضوح على عدد من المؤشرات الرقمية المهيكلة ومنها:

- العمل على تحقيق نسبة نمو بمعدل 5،5 بالمائة خلال الفترة 2012 – 2016؛
- العمل على تحقيق نسبة نمو الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي بمعدل 6 بالمائة؛
- ضبط التضخم في حدود 2 بالمائة؛
- تخفيض البطالة إلى 8 بالمائة؛
- التحكم التدريجي في عجز الميزانية في حدود 3 بالمائة من الناتج الداخلي الخام.

ومن الواضح أن هذه الأرقام والمؤشرات الرقمية تشكل مؤشرات أهداف وليس مؤشرات إجراءات وبرامج قطاعية، أي أنها ستكون حصيلة لتضافر عدد من السياسات العمومية والقطاعية، وحصيلة لتحقيق أهداف العمل الحكومي فيها إما من خلال سياسات عمومية أو سياسات أفقية مندمجة أو سياسات قطاعية مرقمة ليس البرنامج الحكومي هو مجال عرضها.

ورغم ذلك فقد ورد في البرنامج الحكومي عدد من المؤشرات الرقمية المرتبطة ببعض السياسيات العمومية أو القطاعية من قبيل :

- الرفع من وتيرة البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه السقي في أفق 60.000 هكتار سنويا؛
- الإسراع في تجهيز سافلة السدود بوتيرة تصل إلى 20.000 هكتار سنويا ؛
- استكمال مخططات التهيئة لاستغلال الثروة السمكية لبلوغ الهدف المتمثل في وضع 95 بالمائة من الثروة تحت الاستغلال المراقب؛
- مواصلة تفعيل المخطط الاستعجالي للتدرج المهني بهدف تكوين 60.000 متدرج في أفق 2015، وتكوين مليون شابة وشاب بمؤسسات التكوين المهني العمومية والخاصة خلال الفترة 2012 - 2016 ؛
- تجاوز عتبة 250 سرير في أفق 2016 ضمن رؤية 2020 للسياحة وضمان إنهاء أشغال أربعة من المحطات المبرمجة والتقدم في إنجاز 4 محطات أخرى في أفق 2016؛
- وفي مجال المحافظة والتدبير المستدام للثروة الغابوية تشجير 50.000 هكتار في السنة؛
- وفي مجال حماية الأحواض المائية حماية حقينة السدود عبر برنامج للتدخل يهم 18 حوضا مائيا ذي أولوية وبوتيرة سنوية تصل إلى 25.000 هكتار ؛
- وفي مجال إنجاز الأوراش الكبرى وتطوير البنيات التحتية واللوجيستيكية استكمال مشاريع توسيع الشبكة الوطنية من الطرق والطرق السريعة عبر فتح 600 كلم من الطرق السريعة؛
- وفي مجال الطرق السيارة الرفع من الطاقة الاستيعابية لمقطع الدار البيضاء- الرباط، والطريق السيار برشيد -بني ملال والطريق السيار المداري الرباط سنة 2014، والانتهاء قبل متم سنة 2015 من أشغال مقاطع الطرق السيارة المدرجة في إطار البرنامج التكميلي للمخطط المديري الأول؛
- وفي مجال الموانئ بدء استغلال ميناء طنجة المتوسطي سنة 2015؛

- وعلى مستوى تحسين المؤشرات الصحية التي لها صلة مباشرة بتحسين مؤشرات تصنيف المغرب في سلم التنمية البشرية تقليص وفيات الأطفال إلى 20 لكل 1000 ولادة حية وتخفيض وفيات الأمهات إلى 50 وفاة في كل 100.000 ولادة حية التزاما بأهداف الألفية؛

- وفيما يتعلق بالمجال السكني تقليص العجز السكني من 840 ألف وحدة إلى 400 ألف وحدة ومواصلة تعبئة العقار العمومي في حدود 20 ألف هكتار على مدى خمس سنوات؛

- وفي مجال الحماية الاجتماعية العمل على تمكين 10 ملايين مواطن من الاستفادة بصورة تدريجية من نظام التأمين الإجباري على المرض وتطبيق نظام المساعدة الطبية الذي سيهم 8.5 مليون نسمة.

ورغم ذلك فإن قراءة متأنية في البرنامج الحكومي ستكشف أنه لا يمكن فهم الطابع المجدد للبرنامج الحكومي دون استحضار مقاربة منهجية أفقية حاضرة في كل مفاصله أي فيما تضمنه من سياسات عمومية وسياسات قطاعية، ألا وهي الحكامة الجيدة بما هي :

- تأكيد على سيادة القانون ودولة القانون الضامنة للكرامة والحقوق والحريات والأمن والقائمة على المواطنة الحقة واعتماد القانون مرجعية أسمى لتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص والمنافسة الشريفة؛

- شفافية في التدبير وتحديد المسؤوليات ومكافحة الفساد سواء في الإدارة أو الاقتصاد أو الإدارة والقضاء على الرشوة واقتصاد الريع و ربط المسؤولية بالمحاسبة والحقوق بالواجبات؛

- ترشيد في النفقات والقطع مع كل مظاهر هدر المال العام والإسراف في النفقات؛

- جعل المواطن في مركز كل السياسات العمومية وجعل الدولة والإدارة في خدمة المجتمع عبر حل المعضلات الاجتماعية الأساسية حيث إن مصداقية السياسات الحكومية تقاس نجاعتها بما ينجم عنها من أثر إيجابي في الحياة اليومية للمواطنين ومعاشهم اليومي (التعليم- الصحة - السكن - التشغيل -تحسين القدرة الشرائية).

- التشاركية في التخطيط والإنجاز والعمل المندمج والمتكامل.

- تثمين للموارد البشرية.

- استمرارية للأوراش المفتوحة بمنهجية جديدة وإعادة تقييم الاستراتيجيات القطاعية.

السيد الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
السادة النواب المحترمون،
السيدات النائبات،

وانطلاقا من نفس المرجعية الفكرية والسياسية والمنهجية التي أملت علينا خلال حكومة اليوسفي اعتماد نهج المساندة النقدية حين كنا في السنتين الأوليين من حياتها مكونا من مكونات الأغلبية الحكومية، وإن اعتذرنا عن المشاركة في الحكومة حينها، وأملت علينا حين اتخذنا قرارا بالخروج إلى المعارضة أن نقوم بمعارضة بناءة، حيث لم يمنعنا توقعنا في المعارضة عن دعم عدد من السياسات والتصويت لفائدة عدد من النصوص التشريعية بعد العمل على تجويدها، فإننا انطلاقا من نفس المنهج نعلن أننا سنتبنى مساندة راشدة تكون مبصرة وناصحة.

ونقصد بها أن مساندتنا مساندة مبنية عن اقتناع حقيقي بالبرنامج الحكومي، وبالإرادة السياسية الصادقة لمكوناتها في الإصلاح، ومن ثقتنا في أنها ستكون في الموعد مع تطلعات المواطنين، وأنه بالرغم من حجم الصعوبات والإكراهات فإنها ستطلق دينامية إصلاحية جديدة تراكمية وفعالة، مساندة مبنية على أنها حكومة تتوفر على تفويض وسند شعبيين متميزين.

ونقصد بكونها مبصرة أنها ليست مساندة من أغلبية رقمية كمية، بل من أغلبية ستكون لها قوة اقتراحية مكملة، وذات سلطة رقابية منبهة على الاختلالات وجوانب القصور أو النقص.

وذلك يعني أننا لن نتخلى عن دورنا في إثارة الملاحظات التي من شأنها أن تنبه إلى مواطن القوة من أجل تثبيتها ومواطن الضعف من أجل استدراكها ضمن مقاربة إيجابية، تسعى إلى تحفيز الحكومة على الارتقاء المتواصل بالأداء الحكومي في اتجاه الوفاء بالالتزامات الحكومية خدمة للمصلحة الوطنية العليا وخدمة للمواطنين .

في هذا الصدد، فإننا نورد بعض الملاحظات الاستدراكية العامة أو المرتبطة ببعض التوجهات ذات الصلة ببعض السياسات العمومية أو السياسات القطاعية.

أولا

قضايا الهوية والثقافة والتعليم المدرسي والتعليم العالي والبحث العلمي

أولا: قضايا الهوية والثقافة والتعليم المدرسي والتعليم العالي والبحث العلمي

قضايا الهوية والمرجعية:

لقد أثبتت كل التجارب النهضوية في العالم بدءا من عصر النهضة الأوربية إلى التجارب النهضوية في القرن العشرين أن الأمم التي استطاعت أن تشق طريقها نحو مصاف الدول المتقدمة مثل الصين واليابان والهند وتنضم إلى نادي الدول الصاعدة مثل دول جنوب شرق آسيا بقدر ما كان مدخلها لذلك هو تبني مبادئ الدولة الحديثة أي الدولة الديمقراطية : دولة المؤسسات والمواطنة، ودولة الحقوق والواجبات، بقدر ما كان المدخل إليه أيضا العمل على بناء تلك النهضة على أساس تعزيز هويتها، وصيانة وتطوير الشخصية الثقافية الوطنية، بمرجعيتها الدينية والحضارية وأبعادها القيمية والأخلاقية، وفي غنى وتكامل روافدها.

ويشهد التطور الإنساني المعاصر أن الإنسانية وهي تتجه أكثر نحو اعتماد المعايير الكونية في بناء الدولة وفي تدبير العلاقات السياسية وممارسة الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية، وممارسة الحريات، فإنها تتجه بالقدر ذاته إلى تثمين الخصوصيات المجتمعية واستثمار الثقافات الأصلية في التنمية كما يشهد لذلك العناية باللغات الرسمية والوطنية، واعتمادها في التعليم والبحث العلمي والحياة العامة.

من جهة ثانية تشهد التطورات التي يعرفها العالم أن كثيرا من الدول والمجتمعات التي جنحت في ثوراتها من أجل بناء نهضتها والدخول إلى عصر الدولة الحديثة إلى مواقف جذرية وقامت على أساس ثورات جذرية وتأسست على أنقاض أنظمتها القديمة وكل ما له به صلة بما في ذلك العقائد والقيم الدينية والنظام الأخلاقي المرتبط بها، عرفت في العقود الأخيرة عودة للتصالح مع أصولها الدينية والثقافية، وأصبحت تعيش صحوات دينية، وتتوجه أكثر إلى إعادة اكتشاف هوياتها الحضارية العميقة كما بين ذلك النقاش الذي عرفته أوروبا خلال محاولة صياغة دستور أوروبي.

وهذا التوجه العالمي يشهد للعبقرية المغربية التي تواصل في هدوء وحكمة بناء نموذجها المتفرد القائم على التقدم المتواصل والتراكمي في بناء دولة المؤسسات، الدولة الديمقراطية، دولة الحقوق والحريات، مع تتثبت دعائم الهوية المغربية الأصيلة. أي الهوية المستندة على الإسلام كمرجعية، إسلام الوسطية والاعتدال والتسامح، و على غنى روافدها وتعدد وتلاقح مكوناتها وتكاملها بحيث لم يجد المغاربة سواء في تاريخهم البعيد أو القريب أي تعارض بين مرجعيتهم الدينية ومكونات هويتهم الثقافية واللغوية والجهوية والمحلية، حتى صارت الأمازيغية مثلا لغة وثقافة من أكثر التعبيرات

الثقافية حفاظا على المرجعية الإسلامية ومن أكثرها إبداعا داخل الثقافة الإسلامية، فصار الأمازيغ أكثر دفاعا ومحافظة على اللغة والثقافة العربيتين.

إن كل المعطيات الواقعية والدراسات الميدانية واستطلاعات الرأي التي تناولت قضايا الهوية والقيم تكشف أن المغاربة مطمئنون لاختياراتهم التاريخية الصائبة حول مرجعية دولتهم وهويتهم وانتمائهم الحضاري، تلك الاختيارات التي مكنت المغرب عبر تاريخه الطويل من المحافظة على أمنه الاجتماعي واستقراره السياسي.

وقد جاءت المراجعة الدستورية كي تجسد في الواقع هذا الاختيار التاريخي الحضاري، وتحسم الاختيار الهوياتي للمغرب، وهو الحسم الذي كان منطلقا فاصلا بالنسبة للأمم كي تتفرغ لبناء نهضتها في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وقد أصاب تصريحكم الحكومي حين اعتمد المرجعية الدستورية المتمثلة في ديباجة الدستور منطلقا في رسم توجهات برنامجكم الحكومي في محوره الأول المتعلق بتعزيز الهوية الوطنية الموحدة وصيانة تلاحم وتنوع مكوناتها والانفتاح على الثقافات والحضارات. وحين أكد بوضوح على التشبث بالمرجعية الإسلامية للمملكة، وعلى إطلاق سياسة لغوية مندمجة، واعتماد سياسات ثقافية وإعلامية وفنية تعزز الهوية المغربية سياسة قائمة على المواطنة والحرية ضمن نطاق المسؤولية.

ولئن كانت مؤسسة إمارة المؤمنين ضامنة لحفظ تلك الهوية في المجال الديني، فإنه ومن منطلق المقاربة المندمجة التي هي خيط ناظم لبرنامجكم الحكومي، ومن المنهجية التشاركية القائمة على التضامن الحكومي، فإنه يقع على كاهل مسؤوليتكم الحكومية الحرص على أن تتماشى السياسات العمومية والسياسيات القطاعية مع هذا التوجه وتصب فيه وتدعمه. وهو أحد المقتضيات الدستورية التي تم التنصيص عليها بوضوح في الفصل الأول من الدستور الذي ينص على أن الأمة تنطلق في حياتها العامة من ثوابت جامعة على رأسها الدين الإسلامي والوحدة الوطنية المتعددة الروافد.

العناية بالأوقاف والنهوض بالشؤون الإسلامية

وفي نفس السياق نؤكد على أهمية قطاع الأوقاف ودوره في دعم الاستقرار العقدي والوحدة الدينية والمذهبية للمغاربة وأمنهم الروحي، وإننا إذ نثمن ما يشهده الحقل الديني من تطورات وديناميكية، فإننا ننبه إلى خطورة التحديات العقدية وتيارات الغلو والتيارات الهدامة ومحاولات الاختراق الديني والمذهبي التي تستهدف المس بثوابت ديننا الإسلامي ومقومات وحدة الشعب

المغربي. وندعو إلى مضاعفة الجهود وتعبئة المجالس العلمية والمتعاونين معها حماية للوحدة الدينية والمذهبية وللأمن الروحي للمواطنين.

كما ندعو إلى مد جسور التعاون مع هيئات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية للتأطير الديني للشباب وحمايته من ما يستهدفه من انحرافات.

كما ندعو إلى العمل الدؤوب لسد الخصاص في مجال بناء المساجد ونطالب بتيسير المساطر في هذا الشأن وإعادة الاعتبار للمسجد ودوره في المجتمع. وإلى إيلاء مزيد من العناية بالقيمين الدينيين. والعناية بالإعلام الديني والنهوض به وتأهيله وتوفير الموارد البشرية والمؤهلة والكافية ليستجيب للتحديات في مجال التأطير الديني ويساهم في سد الخصاص في هذا الشأن.

السيد رئيس الحكومة،

على أرضية هذه المعطيات التاريخية، وعلى أرضية هذا الإجماع المغربي الذي تجسد في الاختيارات الكبرى التي نص عليها الدستور، ويؤكدها اطمئنان المغاربة لاختياراتهم التاريخية الصائبة في موضوع المرجعية وموضوع الهوية والانتماء الحضاري، ينبغي أن تعمل الحكومة من خلال سياسة حكومية إرادية، على تجسيد تلك الاختيارات في سياسات عمومية، وفي سياسات قطاعية مندمجة تصب في تنزيل التوجه الأول المرتبط بتعزيز الهوية والمرجعية.

إننا في فريق العدالة والتنمية نرى أنه لم يكتب للمغرب أن تكون له سياسة عمومية مندمجة واضحة في هذا المجال، وهو ما أدى أحيانا إلى وجود تضارب بين السياسات الحكومية المتعاقبة التي كان ينسخ اللاحق منها السابق، بل أحيانا كنا نجد تضاربا بين السياسات القطاعية داخل نفس الحكومة، بحيث إن بعضها كان ينسف بعضها الآخر ويبطل مفعولها.

إننا نتطلع أن يوضع حد في عهد حكومتكم لتلك الحالة من التضارب والمراوحة التي كانت تنتهي إلى إفراغ عدد من التوجهات والقرارات والمبادرات الحكومية من محتواها، والدليل الملموس هو التضارب الذي عرفته السياسات التعليمية وتغيرها ونقض بعضها للبعض كما تشهد على ذلك الاختيارات اللغوية للمدرسة المغربية، والدليل أيضا التضارب الصارخ بين السياسيات الثقافية والإعلامية والسياسات المتعلقة بالشأن الديني وهلم جرا.

إننا ندعو حكومتكم وفاءا منها للمقاربة التي قام عليها تحالف الأغلبية وميثاقها، والتي اعتمدتموها أساسا في بناء برنامجكم الحكومي تعزيز تلك المقاربة على مستوى أجرأة وتنزيل هذا التوجه المرتبط بتعزيز المرجعية والهوية إلى ما يلي:

أولا: اعتماد سياسة أفقية تشمل مختلف القطاعات الحكومية الإعلامية والثقافية والشبابية والتعليمية والاجتماعية والدينية وإقرار آلية للتنسيق بينها من أجل نشر القيم الدينية والوطنية والقيم الأخلاقية والاجتماعية الإيجابية،

ومن التجليات العملية، نؤكد على ما يلي:

1ـ أن يكون العمل على نشر التدين الصحيح فهما وممارسة وصيانة مقومات الهوية الوطنية ودعمها وإفساح المجال في ذلك للعلماء والدعاة وتوفير أسبابه يكون أحد الشروط التي ينبغي أن تضمن في دفاتر التحملات الخاصة بالأجهزة الإعلامية العمومية، على أساس أن ذلك جزء لا يتجزأ من الخدمة العمومية التي ينبغي أن يتولاها القطب العمومي إلى جانب غيره من الخدمات العمومية ذات الصلة بالإخبار والتثقيف والترفيه والتعبئة من أجل تعزيز القيم الوطنية والقيم الاجتماعية الإيجابية.

2ـ جعل وزارة الأوقاف شريكا في البرامج ذات الصلة بقضايا الهوية والقيم في القطاعات الوزارية الأخرى واستثمار إمكانياتها البشرية والرمزية والدينية في ترسيخ القيم الإيجابية الكفيلة بالإسهام في التنمية انطلاقا من ما للباعث الديني من دور في ترسيخ قيم المواطنة والعمل الجماعي وخدمة الصالح العام واحترام الملك العام وثقافة التطوع والقيام بالواجبات وأداء الحقوق واحترام القانون، إلى غير ذلك من القيم اللازمة لإطلاق نهضة شاملة.

3 ـ الانفتاح على مبادرات المجتمع المدني في المجال الدعوي والتربوي والثقافي وتيسير إسهامها في نشر قيم الوسطية والاعتدال والتسامح والتصدي للتحديات التي تواجه التدين والقيم الأخلاقية في ظل العولمة المتسارعة وفي ظل مخاطر إغراءات نزعات الغلو الديني والتطرف اللاديني.

ثانيا: اعتماد سياسة لغوية إرادية وواضحة

لقد أكد البرنامج الحكومي على التزام واضح بتنزيل المقتضيات الدستورية الخاصة بالمسألة اللغوية ومن ذلك التزامكم ب :

- حماية اللغة العربية وتطويرها، وتنمية استعمالها وإصدار قانون خاص بها؛
- إرساء أكاديمية محمد السادس للغة العربية؛
- تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وإدماجها في التعليم والحياة العامة مع صيانة المكتسبات وفق جداول زمنية تراعي المجالات ذات الأولوية؛
- اعتماد منهجية تشاركية مع مختلف الفاعلين في مجال النهوض باللغة والثقافة الأمازيغيتين؛
- إحداث المجلس الوطني للغات والثقافات؛
- تعزيز دور المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وإعادة النظر في اختصاصاته على ضوء إحداث المجلس الوطني للغات والثقافات؛
- ضمان التكامل والانسجام بين مجموع المؤسسات المعنية بالشأن اللغوي؛
- الاهتمام باللغات الأجنبية تعزيزا للتواصل الثقافي والبحث العلمي والتعاون الاقتصادي والتفاعل الإنساني؛

وإننا إذ نثمن هذه المقاربة الشمولية للمسألة اللغوية، ونثمن التزامكم الصريح بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وإدماجها في التعليم والحياة العامة. ونريد بالإضافة إلى ذلك التزاما واضحا برفع الحيف الحاصل على اللغة العربية منذ الاستقلال، بالحرص على النهوض بها وبالأمازيغية كما جاء في برنامجكم.

لقد آن الأوان لإنهاء محنة اللغة العربية في بلاد ظلت طوال تاريخها مهدا وحصنا حصينا للغة العربية حتى عند أهلها الأمازيغ.

وكما تعلمون فإن تشخيص وضع اللغة العربية يكشف عن معاناتها على ثلاث مستويات:

المستوى الأول: على مستوى لغة التعليم حيث إن وضع اللغة العربية في المنظومة التربوية وضع مزر لعدة أسباب منها:

أ ـ أن السياسات اللغوية المتبعة قادت إلى تعريب أعرج لم يبن على رؤية واضحة وإرادة جازمة في التمكين للغة العربية، بل حكمه التسرع والارتجال والتعارض الذي أدى إلى تعطيل فعاليته.

ب ـ لم يقترن التعريب بإتقان المتعلم للغة العربية وتنمية قدراته المعرفية والتواصلية بما يكفي، واقترن في المقابل بضعف في تكوين المدرسين وغياب مخططات ناجعة للتكوين المستمر، مما جعل حصيلته غير مرضية.

ج ـ لم يتعد مسار التعريب التعليم الثانوي كي يشمل التعليم الجامعي مما تسبب في إنتاج مصاعب تتعلق باندماج التلميذ المكون باللغة العربية في الشعب العلمية والتقنية والمهنية بالتعليم العالي . وقد كان ميثاق التربية والتكوين قد أكد على ضرورة فتح مسالك معربة في الجامعة لم تر النور إلى اليوم وقد ولت عشرية إصلاح نظام التربية والتكوين دون أن نرى لهذه المسالك وجودا.

د ـ التذبذب في سياسات شمول التعريب للحياة العامة بما يعنيه ذلك من التقليل من جدوى أية سياسة لتعريب الجامعة والبحث العلمي ومن ثم إضعاف آفاق خريجي الشعب المعربة الذين لا تتوفر لهم إلا حظوظ هزيلة في الحصول على عمل في مقاولات القطاع الخاص في مقابل استمرار الوضع الامتيازي للغات الأجنبية.

المستوى الثاني: فيتعلق بأعطاب وضع اللغة العربية في الحياة العامة، حيث يسجل المهتمون بقضايا النهوض باللغة العربية أربعة اختلالات أساسية في هذا المجال هي :

- ضعف وظيفية اللغة العربية في الاستعمال نتيجة المواقف السلبية منها، ووجود فجوة بين لغة المدرسة ولغة التواصل اليومي في الحياة؛
- هيمنة اللغة الأجنبية كلغة عمل وتواصل في الاقتصاد وفي جل المعاملات الإدارية؛
- المواقف السلبية لكثير من المشغلين من المكون باللغة العربية وإضعاف حظوظه في الشغل؛
- ضعف لغة الإعلام والإدارة وشيوع الأخطاء اللغوية فيها وعدم استقرار المصطلح وتهميش الكفاءات المكونة باللغة العربية.

المستوي الثالث: غياب مؤسسة ذات سلطة مرجعية عالية تبث بصفة رسمية وجماعية في سلامة اللغة العربية وإمكانات تطورها وتقرر التوجهات العامة لتعليمها والتعلم بها وتعزيزها في الحياة العامة وتقديم الاقتراحات اللسانية الضرورية. ويضاف إلى هذا الاختلال اختلال آخر يرتبط بعدم توفر إطار قانوني ملائم للعناية بالطاقات الوطنية ذات الجودة والامتياز وتحفيزها معنويا وماديا للتفرغ للبحث العلمي والعمل من أجل النهوض بالمشروع التعليمي والثقافي والعلمي بلغة وطنية رسمية متجددة وفاعلة، وعدم توفر مراكز بحث فاعلة تقوم بدور تحقيق الجودة في إنتاج الأبحاث والأدوات الضرورية قياسا على ما يجري في مراكز البحث الدولية، ناهيك عن عدم قيام تخطيط لغوي هادف ودائم يحد من الاختلالات اللغوية الأساسية.

إننا إذ نسجل للبرنامج الحكومي التزامه بإخراج أكاديمية محمد السادس للغة العربية ستكون هي تلك السلطة المرجعية المشار إليها، ونسجل التزامكم بحماية اللغة العربية وتطويرها، وتنمية استعمالها وإصدار قانون خاص بها، نريد منكم التزاما واضحا من أجل معالجة تلك الاختلالات كلها أي التمكين للغة العربية لغة للتعليم في جميع المستويات بما في ذلك التعليم الجامعي ولغة رسمية في الإدارة والاقتصاد والحياة العامة.

وإننا ونحن نؤكد على أهمية التمكن من اللغات الحية نؤكد على أهمية الترجمة كحل لإشكال التذبذب في المواقف تجاه التعدد اللغوي والثقافي الداخلي والخارجي، حيث أثبت هذا الخيار نجاعته في توطين المعارف والعلوم دون الحاجة لتحويل اللغات الأجنبية إلى لغات تدريس . والتجربة اليابانية مثال ناصع لنجاح الترجمة في تحويل ثقافة أمة ومصيرها عبر مراحل متباينة، وعبر التثاقف الذي يحافظ على الهوية ويطورها دون الرحلة إلى هوية الغير، ونفس الشيء بالنسبة للتجربة الإسبانية التي تمثل نموذجا للتخطيط اللغوي عبر الترجمة.

ثالثا: اعتماد سياسة ثقافية مندمجة وإعادة الاعتبار للثقافة كقطاع إنتاج مع إعادة الاعتبار للفاعلين الثقافيين.

إننا نثمن المنظور الذي اعتمده البرنامج الحكومي لدور الثقافة والإعلام بالعمل على تعزيز دورهما في تقوية الانخراط في التنمية والتحديث وإدماجهما ضمن مقاربة مندمجة لتعزيز الهوية الوطنية وتعزيز الحرية ، إننا إذ نثمن المقاربة الإرادية التي جاء بها البرنامج الحكومي والمتمثلة في الإجراءات والالتزامات الواضحة التي تصب في تعزيز ثقافة القرب وإجراءات واضحة ومدققة فيما يتعلق بتمكين بلادنا من إعلام ديمقراطي حر ومسؤول ومن إصلاح قطاع الاتصال بكافة مكوناته

انطلاقا من مقاربة جديدة قوامها الحكامة الجيدة والتشارك الفعلي مع مختلف المتدخلين وتعميم التعاقد مع المؤسسات الفاعلة في القطاع، فإننا نؤكد في فريق العدالة والتنمية على ما يلي:

- النظر إلى الثقافة كقطاع إنتاجي بما يعنيه ذلك من وضع استراتيجية واضحة لتطوير الصناعات الثقافية والفنية وسياسة للاستثمار في هذا المجال مع ما يقتضيه ذلك من استحداث مؤسسات للتكوين في هذا المجال.

- وفي نفس الاتجاه، إعتبار المجال السمعي البصري أيضا وخاصة قطاع الإنتاج السينمائي والتلفزيوني مندرجا ضمن القطاعات الإنتاجية الاقتصادية كما هو معمول به بكل الدول المتقدمة في هذا المجال مثل الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا و الهند ومصر واسبانيا....وذلك بإرساء سياسة استراتيجية لإرساء صناعة سينمائية متطورة تغري بالاستثمار ويكون دعمها آتيا من شبابيك التذاكر وعدم الاقتصار على دعم المركز السينمائي المغربي بإنشاء بنيات تحتية سينمائية ومحاربة القرصنة.

- إدراج مادة الثقافة الفنية كمادة أساسية في التعليم الأساسي وذلك بإبرام بروتوكول اتفاقي بين وزارة التربية الوطنية و المعهد العالي للفن المسرحي والتنشيط الثقافي بموجبه يتم تكوين أساتذة التعليم الفني في مجالاتهم المتعددة و المتخصصة مما سيساهم في محاربة الأمية الفنية في أوساط المتمدرسين والمواطنين بصفة عامة، مما سيسهم في تعزيز التربية على القيم الجمالية والفنية كبعد أساسي في تكوين شخصية متوازنة ومحصنة ضد كل أشكال الغلو والتطرف والانحلال والاختراق.

وتماشيا مع الأهداف المنشودة التي جاء بها البرنامج الحكومي والساعية إلى تحقيق إعلام ديمقراطي حر ومسؤول نرى في فريق العدالة والتنمية أن يجعل البرنامج الحكومي من أهدافه العمل على تحرير شامل و واضح للقطاع السمعي البصري و الانفتاح أكثر على القطاع الخاص من المستثمرين الوطنيين والأجانب مع تعزيز المجال بتفعيل حقيقي لمقتضيات قانون الاتصال السمعي البصري وتدقيق التعاقدات مع مختلف المتعهدين وتفعيل دور الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري في التزام المتعهدين بدفاتر التحملات، وإنهاء جميع مظاهر الريع في مجال الاتصال وفي المجال السينمائي والفني على العموم ... فلم يعد مقبولا احتكار المجال السمعي البصري فقط من طرف القطب العمومي وما يدور في فلكه بل يجب الانفتاح أكثر عربيا و دوليا مما سيمنح المغرب نهضة كبرى في مجالات الإنتاج السينمائي والتلفزيوني بحكم موقعه الاستراتيجي ومؤهلاته الطبيعية وثقافاته المتعددة وروافده الفكرية المتنوعة.

رابعا: توجهات في إصلاح نظام التربية والتكوين

وفيما يتعلق بإصلاح نظام التربية والتكوين، نثمن ما جاء في البرنامج الحكومي من إعادة الثقة في المدرسة العمومية وإطلاق مدرسة التميز محورا لسياستكم القطاعية في هذا المجال من خلال التركيز على قضايا حكامة النظام التربوي وتفعيل اللامركزية وترسيخ التعاقد وربط المسؤولية بالمحاسبة والرفع من جودته واستعادة وظيفته التربوية والاهتمام بوضعية الأطر التربوية في إطار منهجية تعاقدية تضع المتعلم في صلب العملية التربوية.

غير أننا نرى في فريق العدالة والتنمية أنه وجب الوقوف من أجل الكشف عن الصعوبات التي حالت دون تحقيق معظم أهداف المخطط الاستعجالي رغم الاعتمادات المالية التي سخرت له خلال السنوات الأخيرة.

ذلك أنه رغم الطموحات والآمال التي فتحها المخطط الاستعجالي، ورغم الجهود التي بذلها مختلف الفاعلين ورغم بعض الإنجازات المحققة فإن تشخيص واقع منظومة التربية والتكوين يكشف عن نقاط قصور عدة سواء على مستوى تحديد الأولويات التي يبغي التركيز عليها في البرنامج الاستعجالي والتراتبية الزمنية لمختلف مشاريعه أوعلى مستوى تدبير تدخلات مختلف الفاعلين المعنيين أو على مستوى حكامة النظام التربوي حيث تبدو هياكل الوزارة مركزيا وجهويا غير متلائمة مع المشاريع الطموحة للبرنامج ويبدو التنسيق بين مختلف مستويات التدخل ضعيفا ويعاني من عدة صعوبات. فضلا عن ضعف في الحكامة في المجال التدبير المالي والتواصلي وخصاص واضح في الأطر التدبيرية المتخصصة القادرة على الاضطلاع بمقتضيات الحكامة المشار إليها ونقص كبير في التكوين على هذا المستوى، إضافة إلى خصاص ونقص على مستوى آليات القيادة والتوجيه لمختلف مشاريع البرنامج.

ومن ثم أصبح من اللازم العمل على إعادة ترتيب الأولويات والاستهداف للمشاريع المهيكلة مع السهر على التكامل والانسجام في المشاريع الأولويات، في هذا الصدد نرى أن يعمل برنامجكم الحكومي من أجل :

- تفعيل وتحيين وتحسين تنزيل وحكامة البرامج التي تستهدف تحسين مؤشرات أداء النظام التربوي وما يتعلق منها بتوسيع العرض التربوي في التعليم الأولي وتعميم التعليم للوصول وبرنامج إعادة تأهيل المؤسسات ومشروع النهوض بالعتاد التربوي وتحديثه والاستفادة من الإمكانيات التي توفرها التكنولوجيا الرقمية في هذا المجال من أجل إحداث نقلة بيداغوجية نوعية على هذا المستوى؛

- إعادة النظر في البرامج والمناهج والكتب المدرسية في اتجاه ما يتلاءم مع التطورات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تعرفها بلادنا والعالم من حولنا؛

- مواجهة ظاهرة التكرار والهدر المدرسي من خلال اعتماد فاعل لبيداغوجيا الدعم والتدخلات السوسيو سيكولوجية؛

- تطوير منظومة التقويم والإشهاد؛

- تعزيز تمدرس الفتاة وبالخصوص في الوسط القروي؛

- تحديث نظام المعلومات والتواصل داخل المنظومة التربوية ؛

- القيام بتعبئة وطنية حول النهوض بالمدرسة الوطنية وتعزيز التواصل حول المدرسة ومعها؛

- اعتماد مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين التربويين والشركاء الاجتماعيين ومع الجماعات ومختلف مكونات القطاع الخاص؛

- توسيع مشاركة القطاع الخاص في تحقيق أهداف مخطط النهوض بالمدرسة الوطنية في أفق الوصول بها إلى نسبة 20 بالمائة وترشيد تدبير الموارد البشرية.

ومن أجل ذلك نؤكد على الأولويات التالية:

1 - استراتيجيا العمل على تعزيز القدرات التي ترفع من حكامة وفعالية إنجاز مشاريع البرنامج

2 - العمل على الرقي وتطوير حكامة النظام التربوي من خلال تعزيز التوجه إلى إقرار اللامركزية واللاتمركز مع ضمان فعالية التنسيق عموديا وأفقيا وتفعيل دور المجالس الإدارية للأكاديميات ومجالس تدبير المؤسسات التعليمية ووضع أنظمة للإعلام و لتواصل على المستوى التربوي والمالي والتدبير التعاقدي.

3 - تعزيز الموارد البشرية من خلال جلب الأطر الكفأة والمتخصصة والتكوين المستمر للأطر واختيار ومصاحبة وتحفيز الأطر المسيرة التي ستتولى قيادة وتدبير وتسير عمليات تنفيذ برنامج الإصلاح سواء تعلق الأمر بمستوى التدبير الاستراتيجي أو مستوى إعادة الهيكلة أو مستوى الحكامة؛

4 ـ تعزيز القدرات على مستوى قيادة برنامج الإصلاح من خلال تنظيم فرق التدخل وتوفير أدوات المتابعة وتوحيدها وتعزيز التواصل مع مختلف الفاعلين والمعنيين.

وفي مجال التعليم العالي والبحث العلمي، إذ نثمن برنامجكم الطموح في هذا المجال والذي وضع له هدفا عاما يتمثل في استعادة ريادة الجامعة المغربية في التكوين والإشعاع والبحث العلمي من خلال المحاور الخمس والمتمثلة في ملاءمة التكوين وتوسيع الطاقة الاستيعابية وتحسين الجودة، وفي تحسين حكامة تدبير قطاع التعليم العالي، وفي تطوير منظومة البحث العلمي والتكنولوجي وجعلها قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعم وتطوير الخدمات الاجتماعية لصالح الطلبة، وفي مراجعة الترسانة القانونية المنظمة لقطاع التعليم العالي ، فإننا نؤكد على عدد من الاختلالات التي على البرنامج الحكومي التصدي لها ومنها معالجة الاختلالات القائمة بين الجامعات فيما يتعلق بتغطية كافة ميادين التعليم المتوفرة حيث لا تتوفر بعض الجامعات على الحدود الدنيا من الميادين الجامعية الأساسية.

دمقرطة الجامعة التي تبقى مطلبا رئيسا على رأس كل الإصلاحات المطلوبة؛

إعادة النظر في الدعوة المبالغ فيها في تشجيع التكوينات ذات الطابع المهني والتقني من خلال أسلوب الضغط بالتمويل والدعم وإبرام اتفاقيات تمويلية من خارج الوزارة، إننا وإن كنا نرى صوابية هذا الاتجاه في العموم إلا أن الإفراط فيه يكون على حساب التكوين الأكاديمي الأساسي الذي يخشى عليه من الانقراض؛

الحرص على إقامة التوازن المطلوب في التكوينات ووضع معايير تحدد توجه الجامعات وحاجيات المحيط؛

العمل على فتح شعب البحث العلمي المتطور والتعليم العالي باللغة العربية وإدراج هذا المجهود في إطار مشروع مستقبلي طموح.

ثانيا

قضايا الإصلاح السياسي والمؤسساتي

ثانيا: قضايا الإصلاح السياسي والمؤسساتي

بخصوص استكمال ورش الإصلاح السياسي والمؤسساتي وتعزيز المسار الديمقراطي وإذ نسجل التزام البرنامج الحكومي بفتح ورش الديمقراطية التشاركية بتفعيل المقتضيات الدستورية ذات الصلة وتطوير العلاقة مع المجتمع المدني ومواصلة إصلاح المنظومة الانتخابية وإرساء المؤسسات الدستورية ومؤسسات الحكامة وإرساء الجهوية المتقدمة وتعزيز اللامركزية واللاتمركز واعتماد المقاربة المجالية في وضع وتنزيل المشاريع وإصلاح الإدارة والحكامة الجيدة في التدبير العمومي وإصلاح منظومة العدالة وترسيخ الحقوق والحريات والأمن فإننا نؤكد على ما يلي:

الاستحقاقات الانتخابية:

إن مناخ التغيير الحالي يتطلب التسريع بوتيرة استكمال الاستحقاقات الانتخابية المتبقية داخل آجال محددة ومضبوطة بما فيها انتخابات الجماعات الترابية الحضرية والقروية وانتخابات الغرف المهنية والمأجورين والجهات وانتهاءا بانتخابات مجلس المستشارين بعد الإعداد الجيد والمحكم سواء على المستوى التشريعي القانوني أو على المستوى التنظيمي والمادي ضمانا للنزاهة والشفافية وتوخيا للقطيعة النهائية مع كل ممارسات الإفساد الانتخابي واستعمال المال لن يتأتى ذلك إلا باتخاذ إجراءات قوية وواضحة ترتكز على اعتماد لوائح انتخابية جديدة بناء على سجلات البطاقة الوطنية واعتماد الإشراف المستقل على الانتخابات وتوسيع مجال التنافي توخيا للمزيد من عقلنة العمليات الانتخابية وإقرارا لتخليقها.

في هذا السياق لابد من التأكيد على ضرورة اختيار رجال السلطة من الطاقات المشهود بكفاءتها ونزاهتها وتمكينها من كل الإمكانات اللازمة لممارسة اختصاصاتها الدستورية والقانونية مع التزام الحياد الإيجابي.

كما ننوه بالإرادة الواضحة في البرنامج الحكومي لتكريس المسار الديمقراطي والمتجدد الذي دشنته بلادنا،وتدعيما لهذا المسار نقترح ما يلي:

ـــ مراجعة الترسانة القانونية التي تحكم المؤسسات المنتخبة في اتجاه ضمان النزاهة والشفافية وقواعد التمثيلية الحقة كما تعبر عنها الإرادة الشعبية؛

ـ مراجعة اختصاصات مجالس العمالات والأقاليم بما يتكامل مع باقي الجماعات الترابية؛

ـ وضع شروط قانونية واضحة وشفافة للتسجيل في اللوائح الانتخابية الخاصة بالغرف المهنية في اتجاه ضبطها لتحقيق نزاهة وشفافية انتخابها.

فيما يخص ورش إصلاح القضاء:

إن القضاء له دور محوري في تفعيل وتعزيز السياسات والتوجهات المعلنة في البرنامج الحكومي، إذ بدونه لا يمكن نهج سياسة ناجحة لمحاربة الفساد وجلب المستثمرين وتحقيق المساواة أمام القانون، وضمان الحقوق والحريات وبناء دولة القانون.

فالدستور وضع مبدأ استقلالية القضاء وأناط بأعلى سلطة في البلاد - أي جلالة الملك - مسؤولية ضمان استقلال السلطة القضائية. وكلف القاضي بالحفاظ على استقلاله كواجب مهني لا يمكن الخروج عنه.

إلا أن استقلال القضاء لا يمكن أن يبلغ أهدافه ويحقق تطلعاته إلا بشروط أساسية أكدتم عليها في البرنامج الحكومي نذكر منها ما يلي :

هيكلة المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وتمكينه من كل الوسائل المادية والبشرية الضرورية حتى يضطلع بكل مسؤولياته في تدبير مسار القضاة المهني وتطبيق الضمانات الممنوحة لهم؛

تخليق القضاء بجرأة وفعالية وتخليق كل الوظائف والمهن المساعدة للقضاء، لأن واجب النزاهة والتجرد لا يمكن أن يتحقق بدون تخليق. ولا يمكن للقضاء أن يقوم بدوره في تخليق الحياة العامة دون أن تتم تنقيته من كل الشوائب التي تمس بسمعته.

فبربح معركة التخليق سنكون قد استكملنا بناء صرح قضاء مستقل، سماته الأساسية الاستقلالية والنزاهة والفعالية ونكون قد خطونا خطوات كبيرة على درب إصلاح العدالة التي مازالت أوراشه مفتوحة، ومازلنا ننتظر وصول النصوص القانونية المؤطرة له إلى قبة البرلمان.

إننا نثمن مبادرة الحكومة باعتماد مخطط تشريعي يبرز الأولويات، ويكرس رؤية مندمجة وواضحة للعمل التشريعي الذي ستعتمده الحكومة خلال هذه الولاية.

ونرجو أن تعطي الحكومة الأولوية للقوانين التنظيمية وغير التنظيمية التي تعنى بقطاع العدل حتى تسجل سنة 2012 عرض أهم هذه القوانين على البرلمان.

فيما يخص قطاع السجون:

إننا نثمن السياسة الحكومية لتفعيل الدور الاجتماعي والتربوي للمؤسسات السجنية، حتى لا يبقى البعد الأمني - على أهميته - هو محور انشغال الإدارة المكلفة بالسجون، وننوه كذلك باعتماد مقاربة تشاركية حقة لمعالجة كل مشاكل السجون والعناية بالمعتقلين.

إن العناية بظروف السجناء لا يمكن أن تثمر النتائج المتوخاة منها دون مراجعة لنظام الاعتقال الاحتياطي ومراجعة نظام العقوبات الجنائية باعتماد العقوبات البديلة التي تؤدى بواسطتها خدمات للمجتمع، وتفعيل آليات الصلح وتوسيع مجال الإفراج المقيد وتفعيل نظام الرخص الاستثنائية.

وإننا إذ نثمن السياسة الحكومية للعناية بالمؤسسات السجنية على مستوى الإيواء والتغذية والعناية الصحية، نلح على ضرورة نهج سياسة جريئة بهدف تحقيق الانسجام مع المعايير الدولية ذات الصلة، وتقوية مناهج التربية والتكوين، للنهوض بالدور الإصلاحي للمؤسسة السجنية.

كما نلح على ضرورة مراجعة مناهج إعادة إدماج السجناء داخل المجتمع لإعطائها الفعالية والنجاعة اللازمتين، فالدولة تتحمل مسؤولية العناية بالسجين كإنسان كامل الكرامة والمواطنة، وتسهيل إعادة إدماجه داخل المجتمع.

فيما يخص الحريات العامة وحقوق الإنسان :

إننا ننوه بدعوتكم لنهج مقاربة تشاركية وطنية لتعزيز الحريات العامة وحقوق الإنسان والدفع بها ولبلورتها كخيار استراتيجي مؤسس لدولة الحق والقانون يراعي التراكم الذي حققه المغرب في هذا المجال، والمبادئ المؤسسة للمواثيق الدولية وحقوق الإنسان في إطار المنظومة الدستورية التي جاءت لترسيخ هذا التوجه وحددت ضوابطه ، وتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وتوصيات مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات.

ونسجل حرصكم على توسيع حرية الإعلام من خلال إخراج قانون الصحافة ومدونة الأخلاقيات المهنية إلى الوجود وحذف العقوبات السالبة للحرية،وبالموازاة مع ذلك نقترح عليكم :

— تعزيز مجال الحريات العامة من خلال تبسيط وتسهيل إجراءات تأسيس الجمعيات، وتجريم كل خرق للقوانين ذات الصلة من لدن الإدارة والسلطات العمومية، ضمان حرية الاجتماع والحق في التجمهر السلمي وحرية التظاهر السلمي وتجريم كل خرق للقانون يؤدي إلى الحد من حرية الاجتماع والتجمهر والتظاهر أو عرقلتها.

ونؤكد على ما جاء في برنامجكم الحكومي من تأكيد على ترسيخ الأمن مقترنا بتوفير الحقوق والحريات مع ما يرتبط بممارسة تلك الحقوق من ضمان سلامة الأشخاص والممتلكات ومحاربة الظواهر التي تشوب ممارسة هذه الحريات وترسيخ ثقافة المواطنة المسؤولة واحترام سيادة القانون تحت رقابة القضاء.

— توضيح ونشر الإطار القانوني للأجهزة الأمنية والاستخباراتية والسلطات الإدارية المكلفة بحفظ النظام العام أو استعمال القوة العمومية .

— تعزيز مجال الحريات والحقوق الفردية وتحصينه من خلال إقرار مسؤولية الحكومة والقضاء في حماية الحقوق والحريات الفردية وتنزيل الضمانات الدستورية على أرض الواقع.

ووضع برنامج تشاركي لتحقيقها على المدى المنظور والمتوسط والبعيد.

ثالثا

مواصلة بناء الاقتصاد الوطني

ثالثا: مواصلة بناء الاقتصاد الوطني

لقد خصصت الحكومة توجهها الثالث لمواصلة بناء اقتصاد وطني قوي ومتنوع الروافد القطاعية والجهوية وتنافسي ومنتج للثروة وللشغل اللائق وسياسة اقتصادية ضامنة للتوزيع العادل لثمار النمو .وإذ نثمن أهداف البرنامج الحكومي والمتمثلة في :

- تحقيق نمو قوي ومستديم ومنتج لفرص الشغل ومتضامن يقوم على دعم الطلب الداخلي بتحسين القدرة الشرائية و تدعيم الاستثمار؛
- تقوية الطلب الخارجي بالرفع من تنافسية المقاولات المغربية وقدرتها على النفاذ إلى الأسواق؛
- الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني ككل وجعله قادرا على التموقع الجغرافي والتنموي ضمن مصاف الدول الصاعدة خلال العشرية المقبلة وإشراك مختلف القطاعات في حركية النمو بشكل مندمج ومتكامل؛

ونعتقد أن بلوغ هذه الأهداف يتطلب من الحكومة اتخاذ الإجراءات اللازمة المتعلقة بتحسين الحكامة ومحاربة المضاربة والاحتكار والريع، وتطوير نجاعة الإدارة وتحسين مناخ الأعمال، ودعم الاستثمار وتقوية البعد الترابي والجهوي للتنمية، ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، وجعل كل ذلك في خدمة التشغيل، مع اعتماد حوار فعال ومنتظم مع الفاعلين الاقتصاديين و الاجتماعيين.

وإذ نقدر التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه بلادنا خلال هذه الفترة العصيبة والظروف والإكراهات الإقليمية والدولية المتمثلة في الأزمة الاقتصادية والمالية التي خيمت على العديد من الدول المتقدمة ومن ضمنها دول شريكة، فإننا نثمن إقدام الحكومة على الانتقال إلى درج جديد من النمو بهدف تحقيق نسبة نمو سنوي بمعدل 5.5%خلال فترة 2012-2016، ونسبة نمو الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي بمعدل 6%. وضبط التضخم في حدود 2% وتخفيض البطالة إلى 8% في أفق 2016 والرفع من معدلات الادخار و الاستثمار مع ضبط عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات. والرجوع التدريجي لنسبة عجز الميزانية في حدود 3% من الناتج الداخلي الخام.

إسهاما من فريقنا في إغناء برنامجكم نقترح ما يلي :

1 على مستوى الحكامة

إننا نشاطر البرنامج الحكومي القناعة في أن الحكامة الجيدة أساس لتعزيز الثقة وتدعيم الرخاء الاقتصادي والترابط الاجتماعي وتقليص الفقر والمحافظة على البيئة والاستغلال المستدام للموارد الطبيعية والضامن لتعزيز ثقة المواطن والمقاولة في عمل الإدارة والدولة.

وعلى هذا الأساس،نثمن عزم الحكومة على محاربة الفساد ونعضدها في هذا المسار وذلك بإرساء حكامة اقتصادية قوامها الشفافية والفعالية والحكامة الجيدة وتحسين مناخ الأعمال ومحاربة المضاربات والاحتكار المضر بالنظام الاقتصادي مما سيكون له الأثر الفعال والملموس في الحفاظ على المال العام ومقدرات الأمة.

لذلك فإننا نؤكد عليها لتفعيل عدة آليات نذكر منها :

- تكريس المنافسة والشفافية وتكافؤ الفرص في الولوج للصفقات العمومية والتدبير المفوض، وسياسات الدعم العمومية المالية والعقارية، وتعزيز التتبع والمراقبة وتحسين التدبير؛
- تقوية الرقابة في القطاع المالي من خلال تنفيذ إصلاحات في الجانب التشريعي والتنظيمي للسلطات الرقابية في الأسواق المالية لتقوية الشفافية و تعزيز مصداقية المعلومات؛
- تعزيز فعالية الاستثمار العمومي والتخصيص الناجع للموارد من أجل دعم الاستثمار المنتج للثروة والشغل.
- تفعيل التتبع والتقييم لعقود الاستثمار والتزامات المستثمرين فيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية المستفيدة من التحفيزات العمومية؛
- اعتماد البرامج التعاقدية ودفاتر التحملات لمحاربة اقتصاد الريع والحد من الاحتكارات والاستثناءات و العمل على تعويض التراخيص والامتيازات بدفاتر التحملات في مجالات استغلال المقالع والنقل والصيد البحري وتوزيع المواد الأساسية وغيرها - تقوية صلاحيات مجلس المنافسة ودوره في مجال تعزيز الشفافية والتنافسية؛
- تطوير وتوحيد النظام الإحصائي العمومي وجعل المعلومة الإحصائية «خدمة عمومية».

وإحداث نظام إحصائي جهوي لمواكبة الجهوية المتقدمة؛

- إصلاح القانون المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمنشآت العامة من أجل تطوير وتعزيز آليات تقييم ومراقبة أدائها وملاءمة المراقبة للرهانات الاستراتيجية لهذه المؤسسات وأدوارها الاقتصادية والاجتماعية؛

- التعميم التدريجي للعلاقات التعاقدية بين الدولة والمنشآت والمؤسسات العامة بهدف تكريس دورها كفاعل أساسي في تنفيذ السياسات القطاعية وإنجاز المشاريع المهيكلة والرفع من جودة خدماتها وتحسين وضعيتها المالية ودعم قدراتها الاستثمارية مع اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير المرفق العام وتعزيز البنيات التحتية؛

- تطبيق ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمنشآت العامة بهدف تقوية دور المجالس التداولية ومهنيتها وتقييم أشغالها وتحديث أدوات تسييرها ودعم الشفافية وثقافة التواصل حول الإنجازات والبرامج، مع تعميم تدقيق الحسابات علما أن الحكومة ستعمل على :

- إصلاح المدونة العامة للتنميط المحاسبي ووضع قانون لتجميع حسابات المجموعات الكبرى من أجل تعزيز آليات الشفافية؛

وضع رؤية اقتصادية وطنية مندمجة تعيد ترتيب الأولويات، وتدقق في أهداف الاستراتيجيات القطاعية القائمة ومؤشرات إنجازها وتحقق التنسيق والانسجام والالتقائية بينها وتعمل على تسريع وتيرة إنجازها آخذة بعين الاعتبار البعد الترابي والتكامل مع المخططات الجهوية.

2 تحسين مناخ الأعمال والثقة والاستقرار الاقتصادي ببلادنا والدفع بعجلة التنمية الجهوية

ومن أجل ضمان مناخ مستقر ومحفز على الاستثمار وتوفير الرؤية اللازمة للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعين المغاربة والأجانب، وتطوير سياسات مستدامة للتنمية البشرية والاستجابة للحاجيات الاجتماعية الملحة، باعتبارها الرافعة الأساسية لسياسة اجتماعية عادلة، وتدعيم الاستقرار الاجتماعي بالمغرب. نؤكد على ما التزمت به الحكومة من ضرورة إرساء حكامة جيدة لتدبير الموارد المالية العمومية واعتماد سياسة ترشيد النفقات العمومية، تربط النفقات بالحاجيات الضرورية والتأكيد على تعميق آليات التدبير اللامتمركز للاستثمار عبر :

- إعادة النظر في سياسة الشراء العمومي للتحكم في الكلفة والجودة وخفض النفقات، مع الحفاظ على مجهود الدولة في الاستثمار العمومي الداعم للنمو و التشغيل؛

- إصلاح شامل للمنظومة الضريبية بغرض تحقيق العدالة الضريبة، وذلك بالرفع من مردودية النظام الضريبي عبر توسيع الوعاء، وتحسين أداء الإدارة الضريبية، وبناء علاقات الثقة بين الملزم والإدارة؛

- التقليص المتدرج للاستثناءات والإعفاءات الضريبية باستثناء تلك الهادفة إلى تشجيع الاستثمار المنتج وتوخي العدالة الاجتماعية، وكذا تقوية مجهودات الدولة في محاربة الغش والتملص الضريبي من خلال تعزيز الموارد البشرية وتطوير نظام المراقبة مع مواصلة توسيع الوعاء وتخفيض العبء الضريبي.

- اعتماد هيكلة جديدة للميزانية تنبني على محاور السياسات العمومية وربط الإنفاق العمومي بالحاجيات الضرورية و توخي الاقتصاد في الإنفاق و تجنب الإسراف و التبذير؛

- تحيين وتحديث منظومة الاستثمار القانونية والمؤسساتية وتمكين المراكز الجهوية للاستثمار من الاضطلاع بدور محوري في مجال تحفيز الاقتصاد الجهوي؛

- إذكاء تنافسية المجالات الترابية لاستقطاب المشاريع وإحداث فرص الشغل الذاتي، وفق حكامة ترابية متكاملة تتماشى مع التوجه المستقبلي لمشروع الجهوية.

3 اقتراحات تدعيمية :

ولتدعيم هذه الأوراش الإصلاحية والمهيكلة في مجال استنبات الشروط الموضوعية لنمو الاقتصاد الوطني بشكل مستدام نقترح على الحكومة اعتماد الإجراءات التوطيدية التالية:

أ-على مستوى الاستثمار:

- وضع سياسة استثمارية خاصة بالمغاربة المقيمين بالخارج؛
- تشجيع الاستثمارات الخارجية المساهمة في تأهيل الخبرات الوطنية ونقل التقنية؛
- إقرار إطار لتتبع مسارات الامتيازات الممنوحة في إطار اتفاقيات الاستثمار بين الدولة والمستثمرين ومراقبة نتائجها على مستوى النمو والتشغيل والتنافسية.

ب-على مستوى تمويل الاقتصاد :

- تنويع ودعم المنتوجات المالية وفتح المجال أمام مؤسسات التمويل في إطار المالية الإسلامية وتفعيل تنظيم الزكاة؛
- تعميم عرض التمويلات البديلة في مختلف المؤسسات البنكية ذات المساهمة العمومية وتحقيق الحياد الضريبي اتجاهها؛
- إعادة النظر في ضمانات وشروط تمويل الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة؛
- مراجعة تدبير البورصة والارتقاء بمهنيتها.
- إصلاح صندوق التجهيز الجماعي.

ت- على مستوى إرساء قواعد الشفافية والفعالية والحكامة الجيدة وإنهاء الاحتكار في النظام الاقتصادي وتحسين مناخ الأعمال.

- التأطير والارتقاء القانوني بمساطر تفويت الملك العمومي؛
- تفعيل اعتماد المراقبة البرلمانية على المؤسسات العمومية وشركات الدولة وتقديم تقارير سنوية للبرلمان؛
- إخضاع عقود البرامج التي تحدد التزامات الحكومة إزاء المؤسسات العمومية لمصادقة البرلمان؛
- تعميم وتبسيط إجراءات التحفيظ العقاري وتعبئة الوعاء العقاري لفائدة التنمية؛
- تفعيل نظام الشباك الوحيد؛
- إصلاح قضاء الأعمال بتوفير الإمكانيات البشرية والمادية والتأهيل وتقليص الآجال وضمان التنفيذ.

ث- رفع فعالية المالية العمومية

- إرساء سياسة فعالة للتحكم في سقف المديونية العمومية؛

- استراتيجية شجاعة لحل الإشكالات الجوهرية للمالية العمومية المرتبطة بالمقاصة والتقاعد؛

- إقرار آلية لضمان الشفافية في تحويلات الضريبة على القيمة المضافة إلى الجماعات المحلية وفق قانون مؤطر لذلك.

ج- سياسة جبائية فعالة وعادلة:

- ضبط السلطة التقديرية للإدارة في المجال الضريبي؛

- تسريع البت في المنازعات الضريبية وتعزيز المراقبة؛

- إنجاز إصلاح للضريبة على الدخل وذلك بهدف تخفيف العبء الجبائي على الفئات الدنيا والمتوسطة، مع رفع مساهمة ذوي الدخول العالية في العدالة الجبائية.

- إرساء منظومة جديدة للضريبة على القيمة المضافة في أفق إعفاء المواد الغذائية والطبية الأساسية والرفع من نسبتها على المواد الكمالية وتثبيت وتوحيد السعر العادي على عموم المواد.

- التقليص من الباقي استخلاصه من الضرائب.

بالإضافة لما سبق نقترح عليكم :

- مراجعة الأجور العليا بالقطاع العام.
- تقييم و تشخيص الاستثمار الوطني و تتبع الاستثمارات المتعثرة.
- اعتماد مقاربة جديدة في التدبير المفوض.
- توحيد الأنظمة الأساسية في إطار الوظيفة العمومية.
- محاربة الفساد: يجب الفصل بين الثروة و السلطة بتشريعات خاصة بها.
- خلق مرصد للخدمات العمومية كآلية من آليات مكافحة الفساد.

رابعا
قضايا الحكامة وتخليق الحياة العامة

رابعا: قضايا الحكامة وتخليق الحياة العامة

تخليق الحياة العامة:

إن كان تخليق الحياة العامة شرطا أساسا من شروط الحكامة الجيدة فان تحقيق هذا المبتغى لا يمكن أن يتم إلا بوضع قواعد صارمة للتدبير الجيد للشأن العام.

- فالتخليق يقتضي القضاء على مظاهر الفساد بنهج سياسة صارمة وفعالة لمحاربة الرشوة واقتصاد الريع وتفعيل آليات الشفافية والمحاسبة والتشديد في المساءلة والزجر واعتبار الراشي ضحية في حالة تبليغه بالجريمة والعمل بمبدأ عدم الإفلات من العقاب وإعطاء الأولوية لاسترجاع المال العام المنهوب بكل الوسائل التي يمنحها القانون.

- توسيع مجالات تدخل المفتشيات ومؤسسات المراقبة والافتحاص وتوسيع مجالات تدخل المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات لتشمل عمليا كل القطاعات الحكومية وكل المؤسسات العمومية.

- تعزيز دور الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة وتفعيل مكانتها الدستورية وضمان آليات لتتبع ثروات المسؤولين ومراقبتها لضبط حالات تضارب المصالح ومواجهة الانحرافات التي يؤدي إليها الجمع بين السلطة والثروة.

- أما التدبير المعقلن للشأن العام فإنه يتطلب النفس الطويل والمشاركة الفعالة لكل أجهزة الدولة لوضع قواعد للتسيير ترتكز على النجاعة والفعالية وتبسيط المساطر وإخضاعها للمراجعة المستدامة وتطويرها بكل ما تسمح به التكنولوجيات الحديثة من إمكانات وما تفتحه من آفاق- كما يتطلب اعتماد معايير موضوعية ترتكز على الكفاءة والنزاهة والتجرد في إسناد المسؤوليات في الوظائف العمومية والترقية.

فيما يخص إصلاح الإدارة:

لقد عبر البرنامج الحكومي عن إرادة سياسية قوية وواضحة في الرفع من أداء المرفق العام والارتقاء به إلى مستوى النجاعة والفعالية والمردودية العالية.

فتحديث الإدارة المغربية وهيكلتها على أسس النجاعة وحسن المردودية أصبح من الأولويات الملحة نظرا لما تقدمه الإدارة العمومية من خدمات يومية للمواطنين وللدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية ومواكبتها.

وحتى لا تبقى هذه التطلعات مجرد أمنيات لابد من تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة بتجريم الإخلال بقواعد الشفافية وتكافؤ الفرص والاستحقاق في الولوج للوظيفة العمومية وفي التعيينات في الإدارة العمومية.

كما تقتضي المبادئ المؤسسة للبرنامج الحكومي التسريع بإخراج كل القوانين الإصلاحية اللازمة إلى الوجود كمراجعة الإطار القانوني لمنظومة التوظيف بالإدارة العمومية ومراجعة منظومة الأجور ومراجعة شروط ترقي موظفي الدولة على أساس معايير الاستحقاق والكفاءة.

ونتمنى أن تنهج الحكومة سياسة فعالة وجريئة لمحاربة الموظفين الأشباح بهدف القضاء على هذه الظاهرة الفاسدة مع تجريم كل أفعال التستر على هذه الفئة من الطفيليات الإدارية.

خامسا
ورش الجهوية الموسعة

خامسا: ورش الجهوية الموسعة

وإننا إذ نثمن المقاربة المعتمدة في البرنامج الحكومي من أجل إرساء الجهوية المتقدمة وتعزيز اللامركزية واللاتمركز نؤكد على أهمية أجرأة مشروع الجهوية كحاجة ديمقرطية وتنموية ملحة وذلك من خلال :

- التنزيل الفوري للحكم الذاتي في المناطق الجنوبية.

- التسريع بإخراج القانون التنظيمي للجهات والجماعات الترابية باعتماد مقاربة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار ملاحظات مختلف الفرقاء؛

- مراجعة مشروع التقطيع الجهوي بما يستجيب لتطلعات وانتظارات مواطني تلك الجهات..

الجماعات الترابية الأخرى :

- وتماشيا مع روح التغيير المدعومة بإرادة شعبية قوية، نثمن التصور الذي حكم البرنامج الحكومي تجاه الجماعات الترابية من خلال تجاوز منطق الوصاية الذي طالما عرقل عمل الجماعات الترابية وحد من آفاق اشتغالها في تجاوز واضح للتقدير الواجب لمؤسسات منتخبة خاضعة للمحاسبة الشعبية ومراقبة المحاكم المالية. وفي هذا السياق نلح على ضرورة ما يلي :

- وضع حد لمجموع الاختلالات التي عرفها توزيع حصص الجماعات من الضريبة على القيمة المضافة والتي كرست الفساد ومنطق المحاباة السياسية وذلك بوضع معايير واضح وشفافة لتوزيعها في إطار مرسوم.

- مراجعة النظام الأساسي لموظفي الجماعات المحلية الذي بقي على حاله رغم تغيير قوانين الجماعات المحلية تقديرا لما تضطلع به هذه الفئة من مهام.

- التصدي للاختلالات المترتبة عن الاشتغال السيء في مجال البناء والتعمير وتفعيل ما ورد في البرنامج الحكومي بخصوص ضبطه وتقنينه.

- مراجعة طريقة عمل صندوق التجهيز الجماعي بما يسمح بفتح مجال اقتراض الجماعات الترابية من باقي المؤسسات المالية العمومية منها والخاصة، ويمكن الجماعات الترابية من القيام بأدوار تنموية تتماشى مع التحديات الجديدة.

برامج الإنعاش:

- تخصص اعتمادات كبيرة لبرامج الإنعاش لا تجد لها أثرا كبيرا على أرض الواقع مما يفرض ضرورة عقلنة تدبيرها ومراجعة نظامها وإنصاف الفئات التي تعمل في إطاره بتسوية وضعيتها والنهوض بأوضاعها اعترافا بالمجهودات الكبيرة التي تبذلها.

سادسا

السياسات والقطاعات الاجتماعية

سادسا: السياسات والقطاعات الاجتماعية.

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية :

في إطار المقاربة الأفقية التي اعتمدها البرنامج الحكومي بخصوص النهوض بالحكامة في جميع السياسات العمومية والقطاعية ومقتضياتها ذات الصلة بربط المسؤولية بالمحاسبة أصبح من اللازم القيام بمراجعة شاملة للسياسة المؤطرة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي خلف تنزيلها اختلالات كبيرة بهدف صيانة المال العام وتوظيفه في تحقيق تنمية حقيقية من خلال مشاريع ناجحة تستجيب للحاجات الفعلية للمواطنين في وضعية فقر وهشاشة وهو ما لن يتم إلا بإعادة النظر في الفئات المستهدفة والمشاريع الممولة في إطار من الشفافية والوضوح. وكذا الانتقال إلى المقاربة المندمجة في معالجة مختلف مظاهر الاختلالات الاجتماعية عبر تفعيل التكامل والتنسيق بين مختلف البرامج والمؤسسات المعنية بالتنمية البشرية والتضامن، لذلك لا بد من:

- تقييم المرحلة الأولى (2005-2010) للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية لمعرفة مدى تحقيقها للأهداف المسطرة لها؛

- تفعيل دور مختلف اللجان والأجهزة المشرفة على المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. ومنها دور المرصد الوطني للتنمية البشرية في التقييم المستمر للمبادرة؛

- التركيز على مصاحبة المشاريع المدرة للدخل؛

- تحيين دلائل المساطر المنظمة للمبادرة بما يتماشى مع أهداف المرحلة الثانية وإرساء دعائم الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة؛

- تدقيق معايير منح المشاريع لحامليها مع التركيز على مشاريع الأنشطة المدرة للدخل ووضع آليات شفافة وناجعة للمراقبة وتتبع الإنجاز .

السكنى وسياسة المدينة :

إننا إذ نثمن ما جاء في البرنامج الحكومي من اعتماد المقاربة المجالية في وضع وتنزيل المشاريع في إطار سياسة شمولية لتأهيل المجال، يستوجب إعادة النظر في سياسة إعداد التراب الوطني بالانتقال من التركيز على إنتاج وثائق تخطيطية إلى بلورة مشاريع تنموية مجالية مندمجة يكون لرئاسة

الحكومة دور التنسيق بين مختلف القطاعات المعنية بها.

كما أن اعتزام الحكومة اعتماد المقاربة المجالية المندمجة في برمجة الميزانية العامة للدولة، وهو ما يعتبر تحولا كبيرا وهاما من شأنه إقرار واحدة من الأدوات الرئيسة لتفعيل سياسة إعداد التراب.

ـــ إن التركيز على بلورة سياسة للمدينة يعتبر واحدة من التوجهات الإستراتيجية في عمل هذه الحكومة، وفي هذا السياق ينبغي استحضار الأدوار المركزية للمدن في تحقيق النمو مع ضرورة إعادة النظر في أدوار الوكالات الحضرية ومراجعة اختصاصاتها في اتجاه انتقالها إلى مؤسسات داعمة للجماعات المحلية في بلورة المشاريع المجالية ومواكبة إنجازها.

كما أن مجال التعمير يحتاج إلى التعجيل بالمراجعة العميقة للترسانة القانونية المؤطرة له بما يسمح بتجاوز الاختلالات الحالية وتنويع أدوات التدخل.

أما فيما يتعلق بالسياسة السكنية فإننا نثمن التوجه نحو تنويع العرض السكني وتيسير الولوج إلى السكن مما يقتضي التركيز بالأساس على الإجراءات الموجهة إلى المستفيدين وإلى المنعشين مع تعزيز دور المؤسسات التابعة للدولة في مجال إنتاج السكن الاجتماعي وكذا السكن الموجه للطبقة الوسطى.

ونظرا للدور الهام الذي يمكن أن تقوم به التعاونيات السكنية من أجل تيسير ولوج فئات واسعة إلى السكن بأثمنة معقولة وجب تشجيعها بتبسيط المساطر القانونية وإقرار الإعفاءات الضريبية واعتماد نظام المواكبة والتأطير.

كما نؤكد على أنه بموازاة التسريع بالبرامج الجارية وخاصة برنامج مدن بدون صفيح فهناك حاجة ماسة إلى إجراء مراجعة عميقة لسياسة معالجة أوضاع السكن غير اللائق بمختلف أنماطه بما فيها السكن الصفيحي مع ضرورة اعتماد مقاربة واقعية في التعاطي مع الاختلالات التي يعرفها هذا القطاع.

السياسة الصحية:

أفرزت السياسات الصحية المتعاقبة عدة إشكالات بخصوص الاستجابة لحاجيات الساكنة ومحاولة التصدي لإكراهات النمو الديموغرافي والتحول الوبائي وضعف العرض الصحي وتمركزه في المدن الكبرى، وكذا قلة الموارد المادية والبشرية وتمركز التنظيم الإداري، إلا أن هذه السياسات كانت

متأرجحة وتعرف تعديلات مستمرة دون أن تبلغ الأهداف المنشودة،

وقد أتى البرنامج الحكومي الحالي تنزيلا لمقتضيات الدستور، الذي ينص في الفصل 31 على تيسير أسباب استفادة المواطنين من الحق في العلاج والعناية الطبية والتعاضد والتغطية الصحية، أتى هذا البرنامج ليجيب على الإشكالات المذكورة بإجراءات التقائية ومندمجة ومتكاملة لباقي القطاعات مع القطاع الصحي، لضمان الجودة والولوج العادل إلى الوقاية والعلاج لكل الفئات والمجالات وذلك بتعميم التغطية الصحية على الطلبة والمهن الحرة وخاصة على ذوي الدخل المحدود، مع وضع خريطة صحية لمعالجة التفاوتات بين الجهات في المجال المؤسساتي والتجهيزات والموارد المادية والبشرية.

ونحن إذ نثمن كل هذه الإجراءات نبدي في الوقت ذاته الملاحظات التالية:

- إن المناظرة الوطنية التي ستجمع كل المتدخلين في القطاع يجب أن تفرز سياسة صحية شاملة ومندمجة برؤية واضحة واستراتيجية قابلة للتنفيذ،

- إن تحسين المؤشرات الصحية يمر حتما بالحكامة الجيدة وذلك ب :

الرفع من الموارد المادية لتصل إلى 10% من الناتج الخام لتخفيض مساهمة الأسر في الإنفاق على الصحة، مع تثمين الموارد البشرية والرفع من أعدادها لتجاوز العتبة الحرجة 5،2 مهني الصحة لكل 1000 نسمة؛

تبني مبدأ التخطيط الدقيق مع وضع أهداف واضحة وجدولة الإنجازات والتتبع والتقييم وتحديد المسؤوليات وربطها بالمحاسبة، درءا للفساد وسوء التسيير من أجل تخليق هذا القطاع.

إرساء نظام حقيقي للامركزية واللاتمركز خلافا لما يعيشه القطاع حاليا.

في مجال التكوين والتكوين المستمر والبحث العلمي:

العمل على إحداث كليات للطب والصيدلة مع مراكز استشفائية جامعية بكل جهة، مع إعادة فتح وإحداث مدارس للممرضين والتقنيين والإسعافات الأولية؛

إصلاح التأطير الإداري بتطوير أداء المعهد الوطني للإدارة الصحية.

إرساء سياسة دوائية بتشجيع الصناعة الوطنية واستعمال الدواء الجنيس بمعايير الجودة الدولية، والإعفاء الضريبي على الأدوية والمستلزمات الطبية لتكون في متناول المريض وإعادة الاعتبار لقطاع الصيدلة؛

القطاع الخاص: يجب مواكبته وتحفيزه وإخضاعه للتتبع والتقييم، مع نهج سياسة تشاركية وتكاملية بين القطاع العام والقطاع الخاص؛

إعادة النظر في بعض المخططات ومنها مخطط محاربة داء السل الذي ما زالت نسب الإصابة به مرتفعة،

في مجال التشريع: يجب تفعيل وتعزيز الترسانة القانونية لحماية الصحة والوقاية والحق في العلاج في جميع المجالات: كالبيئة والتدخين وحماية المستهلك وكذا الهيئات المهنية وممارسة الطب والتجارب الطبية وحماية حقوق المريض والتنظيم الإداري للمؤسسات الصحية.

قطاع الأسرة والمرأة والطفولة:

وفيما يتعلق بمقاربة البرنامج الحكومي لقضايا الأسرة والمرأة والطفولة نثمن ما جاء في برنامجكم من اندراج سياستكم في نطاق تنزيل مقتضيات الدستور الذي حث الدولة على ضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للأسرة بما يضمن وحدتها واستقرارها والمحافظة عليها كما نثمن المقاربة المندمجة التي استند عليها البرنامج الحكومي والمتمثلة في النظر للأسرة كوحدة، واعتماد المقاربة التشاركية المندمجة للسياسات الحكومية ذات الصلة، ونسجل بالخصوص ما جاء من تدابير عديدة منها على الخصوص إخراج صندوق التكافل العائلي من أجل دعم الاستثمار الأسري والنساء الأرامل والنساء في وضعية صعبة.

وإننا إذ نسجل أن مختلف مظاهر التمييز ضد المرأة وضعف مشاركتها في الحياة السياسية يرجع في أساسها إلى معوقات اجتماعية تحتاج إلى مجهودات تربوية وإعلامية لإحداث نقلة في ثقافة المجتمع الذي ما يزال محكوما بثقافة ذكورته نسجل بإيجابية ما ورد في تصريحكم من إقرار نظام مؤقت للتمييز الإيجابي لفائدة المرأة في التعيينات والتكليفات والتزامكم بالتنزيل الفعلي لمقتضيات الدستور المتعلقة بالمساواة بين الرجال والنساء في الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية الرامية إلى تحقيق المناصفة.

ولئن كان التمكين السياسي للنساء وفي مختلف مستويات القرار هو أمر يرتبط بتدابير مؤسساتية وقانونية فإنه يبقى أيضا وبنفس المستوى من الأهمية مسؤولية الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية والحقوقية التي ينبغي أن تتحمل مسؤوليتها في اتخاذ الإجراءات اللازمة للتمكين للنساء باعتباره المدخل الطبيعي لتمكينهن على مستوى المؤسسات السياسية والاجتماعية.

التشغيل وعلاقات الشغل:

وفي مجال التشغيل وعلاقات الشغل نثمن من تدابير في السياسية العمومية المرتبطة بهذا المجال، من خلال سياسة إرادية عبرت عن التزامات واضحة وقوية في هذا المجال ومنها :

- مواصلة بناء اقتصاد وطني قوي ومنتج للثروة على اعتبار أن ذلك هو المدخل الحق للتشغيل المنتج؛

- تعزيز فعالية الاستثمار العمومي والتخصيص الناجع للموارد من أجل دعم الاستثمار المنتج للثروة والشغل؛

- الالتزام بالعمل على تحقيق نسبة نمو يصل معدله السنوي إلى 5،5 ونسبة نمو الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي بمعدل 6 بالمائة مع ضبط التصخم في 2 بالمائة وتخفيض البطالة إلى 8 بالمائة في افق 2016؛

- تتبع تنفيذ وتطوير برامج التشغيل القائمة وتحسين جدواها واعتماد برامج جديدة من قبيل برنامج مبادرة الذي يهم التشغيل في الجمعيات وبرنامج تأطير الذي يخص فئة حاملي الشهادات المعنيين بالبطالة طويلة الأمد بوضع منحة لإعادة التأهيل لكل متدرب في حدود سنة بهدف تأطير 50.000 سنويا ؛

- برنامج استيعاب كنظام انتقالي تحفيزي لإدماج الاقتصاد غير المهيكل بما يدعم استقرار التشغيل وتحسين ظروفه ؛

كما أن البرنامج الحكومي التزم بمضاعفة مردودية التشغيل الذاتي من خلال مواكبة المقاولات الجديدة وتمكينها من ولوج الطلبيات العمومية ، بالعروض عبر المناولة باحتضان المؤسسات العمومية والمقاولات الكبيرة.

ونسجل لبرنامجكم التزامه بإخراج نظام التعويض عن فقدان الشغل ووضع الصندوق به والتزامه بتعزيز احترام قوانين الشغل وحماية الشغيلة وشروط الصحة والسلامة وتعزيز ثقافة الحوار داخل المقاولة.

كما نسجل لكم التزامكم بتعزيز الديمقراطية الاجتماعية والحوار الاجتماعي ، وتأكيدكم على إنصاف شريحة واسعة من المواطنين من أجل تجاوز ما تعانيه من ضعف اقتصادي وعجز أمام تحديات المرض والإعاقة والبطالة والتقاعد ، ونسجل التزامكم بالعمل على تمكين ما يقارب 10 ملايين مواطن مغربي من الاستفادة التدريجية من التأمين الإجباري عن المرض، إضافة إلى الالتزام بإصلاح منظومة التقاعد .إننا ونحن نسجل هذه الأهداف الطموحة التي تمثل الانتظارات الكبرى للمواطنين، وتعبر عن معاناة المغرب العميق، والخصاص الكبير في المغرب الاجتماعي ، نؤكد على الملاحظات التالية :

انطلاقا من المقتضيات الدستورية ذات الصلة وخاصة الفصل الثامن الذي يؤكد على دور المنظمات النقابية للمأجورين والغرف المهنية والمنظمات المهنية للمشغلين في الدفاع عن الحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية التي تمثلها وفي النهوض بها، وأنه يتم تأسيسها وممارسة أنشطتها بحرية في نطاق احترام الدستور والقانون، وعلى تشجيع المفاوضة الجماعية وإبرام الاتفاقيات الجماعية، وما عبرتم عنه من التزام بتعزيز الديمقراطية الاجتماعية والحوار الاجتماعي؛

نؤكد على التدابير التالية من أجل بناء قواعد شراكة فعلية وإيجابية بينها وبين الشركاء الاجتماعيين وتحسين علاقات الشغل :

- العمل على مأسسة الحوار الاجتماعي مركزيا وقطاعيا واعتماد إطار مرجعي متوافق عليه بين الحكومة والفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، يتضمن منهجيته وجداول أعماله الحوار ؛

- العمل على تفعيل مقتضيات الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة والفرقاء الاجتماعيين سواء على المستوى المركزي أو القطاعي؛

- تشجيع المفاوضة الجماعية وإبرام الاتفاقيات الجماعية إطارا أساسيا ضامنا للسلم الاجتماعي مع اعتماد مقاربة وقائية لتفادي النزاعات الاجتماعية ما أمكن وتشجيع الوساطة بين الفرقاء الاجتماعيين وتفعيل آليات البحث والمصالحة وتعزيز دورها في هذا المجال؛

• تفعيل المؤسسات الحوارية ثلاثية التركيب ذات الصلة بالحوار الاجتماعي وانتظام اشتغالها « المجلس الأعلى للوظيفة العمومية – المجلس الأعلى للتعاضد – المجلس الأعلى للمفاوضة الجماعية ؛

• إخراج قانون للنقابات يضع القواعد الأساسية لممارسة وتأسيس العمل النقابي المسؤول الذي يعنى بتنظيم المأجورين والدفاع عن قضاياهم ومطالبهم وتوسيع قاعدة التأطير النقابي ؛

• تعزيز الديمقراطية الاجتماعية من خلال وضع قواعد قانونية واضحة وموضوعية للإشراف وتنظيم عمليات انتخاب ممثلي الشغيلة وتوسيع نطاق تمثيلية العمال في المقاولات وتحديد النقابات الأكثر تمثيلا ، المؤهلة للحوار والتشاور في قضايا المأجورين والشغيلة عموما ؛

• العمل على تعزيز الحريات النقابية وحمايتها وإكمال تصديق المغرب على الاتفاقيات الدولية في هذا المجال وفق المقتضيات الواردة في الدستور.

• العمل على إخراج القانون التنظيمي المنظم للحق في الإضراب في إطار يوازن بين ضمان الحريات النقابية و الحقوق المشروعة للشغيلة ، ويوفر استقرار علاقات الشغل والسلم الاجتماعي ويضمن استمرار الحد الأدنى من الخدمات الحيوية ؛

• العناية بنوعية التشغيل بدل العناية بالتشغيل مما يقتضي من الحكومة العمل على مواجهة التشغيل الناقص والتشغيل الموسمي، وهذا لن يكون إلا من خلال العمل على خلق فرص حقيقيةعلى هذا المستوى ، ومدخل للتنمية ورفع مستواها باستثمار إضافة إلى الاستثمار المنتج لفرص الشغل المستدام سواء كان استثمارا خاصا أو عموميا ؛

• العناية بترسيخ مفهوم العمل اللائق والتحسيس به والعمل على تنزيل القوانين اللازمة من أجل ذلك بما يقتضيه ذلك من تفعيل المراقبة لمدى التزام الفاعلين بالتزاماتهم الاجتماعية . وعلى الحكومة أن تكون مثالا في المسؤولية الاجتماعية حيث لا يجوز أن يكون أجر بعض الموظفين يقل عن الحد الأدني للأجر .كما لا يجوز أن تواصل المصالح الحكومية والمؤسسات العمومية تفويت خدمات لمقاولات من الباطن غير مسؤولة اجتماعيا.

الشباب والرياضة :

- العمل على توفير الشروط اللازمة لولوج رياضات النخبة للاحتراف؛
- العمل على تنمية البنيات التحتية الرياضية سواء المتعلقة منها برياضات النخبة أو برياضات الجماهير وتحسين ظروف الولوج لخدماتها؛
- وضع الآليات والتدابير الكفيلة بمحاربة ظاهرة التعاطي للمنشطات و أعمال الشغب في ميادين الرياضية؛
- تشجيع الطب الرياضي وجعله من الدعامات الضرورية لتقدم الرياضة ببلادنا وتطورها.

سابعا

القطاعات الإنتاجية

سابعا: القطاعات الإنتاجية

تشكل القطاعات الإنتاجية المساهم الرئيس في الناتج الداخلي الخام ومحركا أساسيا للتنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل وتحقيق الأمن الغذائي وبخصوص هذه القطاعات فإننا نثمن :

توجه البرنامج الحكومي في إعطاء أولوية خاصة ومستحقة للقطاعات الإنتاجية؛

سعي الحكومة إلى وضع رؤية اقتصادية وطنية مندمجة تعيد ترتيب الأولويات وتدقق في أهداف الاستراتيجيات القائمة ومؤشرات إنجازها وتحقق التنسيق والانسجام والالتقائية بينها وتعمل على تسريع وتيرة إنجازها آخذة بعين الاعتبار البعد الترابي والتكامل مع المخططات الجهوية؛

توجه الحكومة نحو وضع آليات للتتبع والتقييم لهذه السياسات العمومية تحت الإشراف المباشر لرئاسة الحكومة، بناء على المرتكزات الأساسية التالية :

- العمل المندمج والمتكامل؛
- المقاربة التشاركية؛
- ربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- محاربة الفساد واقتصاد الريع.

كما نؤكد في فريق العدالة والتنمية على ضرورة الاعتناء بالموارد البشرية العاملة في كل قطاع من حيث تحسين ظروفها الاجتماعية خصوصا التغطية الصحية والتأمين والتقاعد إضافة إلى تقوية قدراتها التأهيلية والتكوينية.

وعلى إيلاء أهمية استراتيجية للبحث والتكوين كدعامتين أساسيتين لنجاح كل سياسة عمومية في القطاعات الإنتاجية (إذ لا تنمية بدون بحث ولا تكوين.)

الفلاحة :

بخصوص هذا القطاع فإننا ننوه بما أشرتم إليه في البرنامج الحكومي من :

توجه الحكومة نحو اعتبار الموقع المركزي للقطاع الفلاحي من خلال مساهمته المعتبرة في الناتج الداخلي الخام واعتبار إسهامه في تحقيق الأمن الغذائي ودعمه للتنمية القروية؛

• توجه الحكومة نحو مراعاة توازن أفضل بين دعامتي مخطط المغرب الأخضر المتمثلة في الفلاحة العصرية والفلاحة التضامنية.

• فتح ورش النقاش حول الإعفاء الضريبي لهذا القطاع بما يضمن العدالة الجبائية مع استمرارية استفادة صغار ومتوسطي الفلاحين من هذا الإعفاء.

وبالمناسبة نقترح عليكم :

• ضرورة تسوية الوضعية القانونية للأراضي (الجموع والكيش والأحباس والأملاك)؛

• الإسراع بدراسة جدوى إنجاز مشاريع التحويل من زراعات الحبوب إلى إنتاج الأشجار المثمرة لما لها من أثر على الأمن الغذائي المغربي؛

• إنجاز تقييم شامل لعمليات كراء تدبير الملك الخاص للدولة مع إضفاء شفافية أكبر في العمليات اللاحقة.

التنمية القروية

لقد حضرت التنمية القروية بقوة في برنامجكم الحكومي، وإننا إذ نثمن سياسة الاعتناء بمجال العالم القروي باعتماد مقاربة مجالية وتشاركية ومندمجة وتعاقدية تحت الإشراف المباشر لرئيس الحكومة، كما نسجل بإيجابية الرفع من ميزانية التنمية القروية لتصل إلى 1 مليار درهم سنويا، فإننا نؤكد على :

• ضرورة اعتماد إجراءات عملية لإشراك مختلف المتدخلين في القطاع ضمانا لحسن تنزيل البرامج؛

• أهمية اعتماد آليات أخرى مكملة وداعمة لصندوق التنمية القروية بما يضمن تحقيق مردودية شاملة.

الصيد البحري

كما نثمن ما جاء في البرنامج الحكومي بخصوص قطاع الصيد البحري من عزم الحكومة على تحسين وتنزيل مخطط «أليوتيس» بهدف بلوغ نسبة 95% من الثروة السمكية تحت الاستغلال المراقب؛

ونسجل بإيجابية رغبة الحكومة في الاستمرار في ورش الموجه للبنيات التحتية بالموانئ ودعم شبكات التسويق؛

وبالنسبة لهذا المجال الحيوي فإننا نؤكد على :

- على سن سياسات تشجع على توفير السمك بالسوق الداخلية وضمان الجودة والثمن المناسب لتقوية الاستهلاك الداخلي؛
- الحرص على المصالح الوطنية في موضوع اتفاق الصيد البحري مع الاتحاد الأوربي؛
- إخراج مدونة الصيد البحري إلى الوجود؛
- إعادة النظر في مهام المكتب الوطني للصيد؛
- تفعيل الشراكة بين المهنيين والوزارة الوصية بواسطة عقد – برنامج بتنمية الصيد الساحلي.

الصناعة والتجارة وحماية المستهلك

إن فريقنا يسجل بإيجابية عالية:

- تأكيد برنامج الحكومة على أهمية قطاع الصناعة والتجارة باعتباره قطاعا حيويا يساهم في الناتج الوطني الخام وتوفير مناصب الشغل؛
- إعطاء العناية للمقاولات الصغرى والمتوسطة لجعلها قادرة على ولوج الأسواق العالمية وتنمية السوق المحلية؛
- التعاطي الحكومي مع قطاع التجارة من خلال اعتماد مقاربة جديدة للتجارة المتجولة والتقليص من انتشار القطاع غير المهيكل؛
- حرص البرنامج الحكومي على تكريس حماية المستهلك من خلال تعزيز الإطار القانوني وتسريع وتيرة النصوص التطبيقية المرتبطة به.

إلا أننا نؤكد أن السياسة الحكومية في هذا المجال وجب أن تراعي ما يلي:

ضرورة تحفيز الاستثمار في القطاع الصناعي والربط بين السياسات الصناعية الوطنية والتنمية الجهوية.

- وضع سياسة جديدة للمناطق الصناعية في المدن الصغرى ومنع المضاربة في الوعاء العقاري المخصص لها؛
- تفعيل المراقبة وتحسين عرض المنتوجات بالأسواق؛
- مراجعة الإطار القانوني لغرف التجارة والصناعة والخدمات.

التجارة الخارجية

بالنسبة للتجارة الخارجية، لقد أكدتم على اعتماد رؤية مندمجة للقطاع قائمة على الترابط بين المؤسسات المشتغلة في مجال إنعاش الصادرات والبعثات الدبلوماسية الاقتصادية والتجارية لمواجهة استحقاقات انفتاح المغرب على الأسواق الصاعدة.

وفي مقابل ذلك:

- نسجل العجز الهيكلي للميزان التجاري ومع ما يتطلبه ذلك من ضرورة اتخاذ الإجراءات المستعجلة الكفيلة للتقليص منه؛
- نحث على ضرورة تأهيل الاقتصاد الوطني والرفع من تنافسيته من أجل استثمار اتفاقيات التبادل الحر الموقعة مع أكثر من 50 دولة؛

الصناعة التقليدية :

إننا نراهن على المقاربة المعتمدة في إطار رؤية 2015 من خلال الاهتمام بالعنصر البشري والاستثمار في مؤهلاته عبر تحسين ظروف عيش وعمل الصناع والصانعات، وذلك بتوفير تغطية صحية ملائمة وتسهيل الولوج إلى التمويل وحل إشكالية التزود بالمواد الأولية والتسويق.

كما نؤكد على أهمية الإجراءات المقترحة للنهوض بقطاع الصناعة التقليدية مع المطالبة بالإسراع بتنزيلها مع الإشارة أن رؤية 2015 لم يتبق من عمرها سوى 3 سنوات.

السياحة

نثمن ما جاء في البرنامج الحكومي من رؤية لقطاع السياحة تجعل من المغرب وجهة سياحية مرجعية في مجال التنمية المستدامة بفضل نموذج فريد للسياحة يجمع بين النمو المستدام والتدبير المسؤول والعقلاني للموارد البيئية والثروة الثقافية لبلادنا.

وندعو في فريقنا الحكومة للعمل على ما يلي :

- إعطاء الاهتمام للسياحة الداخلية بتوفير عروض سياحية مناسبة للأسر المغربية؛
- اعتماد قوانين مؤطرة للمدن العتيقة والمدن ذات الاستقطاب السياحي؛
- تفعيل منظومة السياحة المسؤولة.

البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة

في مجال البنيات الأساسية، نثمن تأكيد البرنامج على إدماج مختلف البنيات لخدمة هدفين أساسيين يتمثلان في توفير الوسائل لتحسين تنافسية الاقتصاد المغربي وفي تعزيز ولوج المواطنين للخدمات الأساسية من ماء وكهرباء وطرق خصوصا بالعالم القروي. وهكذا سيشهد هذا القطاع مقاربة ناظمة لأنشطة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين؛ في القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء، وإشارة قوية لتكاثف الجهود من أجل تنمية شاملة ، سواء على صعيد الأوراش الكبرى أو الصغرى، وتسهم إيجابا في إنعاش الشغل وجلب الاستثمار.

إن البرنامج الحكومي لم يكتف بالتعبير عن إرادة سياسية قوية من أجل إنجاز البنيات بل تعداه إلى مجالات تدبيرها واستغلالها من خلال التأكيد على صيانة الرصيد الطرقي الوطني، وتحسين مستوى الخدمات في المجال السككي، وتنمية النقل البحري، واستباق حاجيات النقل الجوي، وتطوير التنافسية اللوجستيكية.

ولا يفوتنا التأكيد على الأهمية التي أعطاها البرنامج للمخططات والبرامج القطاعية وتأكيده على ضرورة إدماجها والحرص على تكاملها مع البرامج الأخرى خدمة للأهداف العامة التي سطرها، وعلى ضرورة مراجعة مندمجة لمنظومة النقل خدمة لسلامتها ونجاعتها.

وإذ نثمن أن البرنامج الحكومي في هذا القطاع قد تجاوز التعبير عن الإرادة السياسية إلى تحديد أهداف مرقمة في مجال إنجاز البنيات الطرقية فإن البرامج القطاعية الأخرى في حاجة إلى وضع أهداف مرقمة ومجدولة في الزمن في مجال الماء والكهرباء وبنيات التطهير السائل والصلب، وبخصوص المشاريع المتعلقة بالطرق السيارة نثير انتباهكم لمشاريع يجب إتمام دراساتها وبدء أشغالها خدمة للعدالة المجالية وربط مختلف الجهات في إطار مشاريع مهيكلة كنفق الأطلس الكبير لربط الجنوب الشرقي للمملكة بشمالها، وكتوسيع شبكة النقل السككي.

أما في المجال البيئي، فنثمن تأكيد البرنامج على إدماج البعد البيئي في مختلف السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية والبرامج التعاقدية والمشاريع الاستثمارية،حيث أعطى صبغة الاستدامة للتنمية المنشودة من أجل ضمان عيش المواطن في بيئة صحية وسليمة، وهو ما يعتبر إشارة قوية تجعل بلدنا متماشيا مع المقتضيات الدولية ورائدا على الصعيد القاري والعربي، وتعطي دفعة أساسية لتطوير ثقافة الفاعلين والمستفيدين في القطاعين الخاص والعام.

لتحقيق هذه الرؤية، اهتم البرنامج بنهج سياسة بيئية متكاملة ومندمجة سواء بالنسبة لأوراش التأهيل البيئي كالتطهير السائل أو الصلب أو بالنسبة لتفعيل المبادئ والتوجهات التي أتى بها الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة من خلال فتح ورش تشريعي لاستكمال قوانين منظمة للمجال وتفعيلها على أرض الواقع تكريسا لإرادة مختلف الفئات المجتمعية التي أسهمت في تبلور الميثاق.

وفي هذا الإطار فإن فريقنا يدعو بالإضافة لهذه الإشارات القوية، إلى ضبط وتحيين أهداف البرامج الوطنية والجهوية والمحلية المتعلقة بتطهير السائل والنفايات المنزلية والصناعية.كما ينبغي عدم إغفال صيانة وتقويم الاختلالات الملاحظة في المشاريع التي تم إنجازها إلى حد الآن مع ضرورة التنصيص على الاهتمام بتدوير وتثمين النفايات الصلبة والسائلة، كما يؤكد على ضرورة تأطير وتوعية المواطنين من خلال دعم الجمعيات عموما، والعاملة في الحقل خصوصا إضافة إلى إدماج البعد البيئي في البرامج التكوينية.

في مجال الموارد المائية والغابوية والمعدنية، أكد البرنامج على ضرورة المحافظة على هذه الموارد وتثمينها وترشيد استعمالها مع مراعاة مصالح الساكنة المحلية ونص على تطوير الحكامة الجيدة في تدبير هذه الموارد من خلال السير بنظام الرخص نحو دفاتر التحملات واتخاذ القرارات التشاركية لتطوير هذه القطاعات، كما أكد البرنامج على أهمية البحث والتنقيب في المجال المعدني وترسيخ

مكانة المغرب كرائد في السوق العالمية للفوسفاط ومشتقاته.

إننا نؤكد من جانبنا على ضرورة استكمال الترسانة القانونية لضمان حسن تدبير هذه الثروات وضرورة دعم التدابير والمؤسسات الكفيلة بالمحافظة عليها كشرطة المياه مثلا. أما المؤشرات الرقمية فهي غائبة عن مجال المياه وإنجازها مما يطرح تحديات كبيرة في المجال الغابوي حيث أن إعادة التوازن الطبيعي ل154 موقعا لها أهمية بيولوجية وايكولوجية مثلا قد لا يتحقق خلال الفترة التشريعية الحالية.

في المجال الطاقي، وإذ نثمن تأكيد البرنامج على ضرورة تقليص التبعية الطاقية وتنويع مصادر إنتاجها وتخفيض كلفتها وتحسين النجاعة الطاقية، فإننا نؤكد على ضرورة تعزيز عمليات البحث والتنقيب على البترول والغاز الطبيعي، لما سيكون لذلك من أثر في تقليص التبعية الخارجية وخدمة للاقتصاد الوطني بصفة عامة.

وأخيرا يبقى إنجاز هذه المشاريع والمقترحات رهينا بتعبئة الطاقات البشرية والخبرات الوطنية في القطاعات العامة والخاصة لينجح المغرب في النقلة التنموية المنشودة.

التنمية المستدامة

أولى البرنامج الحكومي أهمية أساسية لمفهوم التنمية المستدامة سواء على مستوى تدبير مختلف السياسات العمومية أو على مستوى برامج مختلف القطاعات الحكومية (قطاع الفلاحة والسياحة نموذجا...)

وأملنا كبير أن يتم الدفع بالمقاربة البيئية كي تكون مقاربة أساسية في مختلف المخططات والبرامج القطاعية وأيضا في تدبير السياسات الجهوية والمحلية.

كما أنه لأول مرة يتم التنصيص بشكل صريح على أهمية تطوير آليات الحكامة حتى تمكن من المحافظة على الموارد الطبيعية التي بقيت لعقود طويلة عرضة لمنطق الامتيازات ومختلف أساليب الريع، وذلك بتحويل نظام الرخص في استغلالها إلى نظام دفاتر التحملات التي بدورها ستخضع لاشتراطات بيئية صريحة.

وفي هذا الإطار نأمل أن يتم التفعيل الصارم لمقتضيات القانون 03/12 الخاص بدراسة التأثير البيئي مع إمكانية تعديله في اتجاه أن يصبح أكثر صرامة وحزما.

إن تنصيص البرنامج الحكومي على ضرورة التنزيل الفعلي للميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة الذي تم إقراره بشكل تشاركي سيمثل حجر الزاوية في مجال إقرار تنمية حقيقية تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وفي هذا الإطار ينبغي تطوير أداء قطاع البيئة الحكومي وتمكينه من الآليات المؤسساتية والتشريعية للنهوض بدوره كمؤطر ومنسق للاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالمحافظة على البيئة وإرساء قواعد التنمية المستدامة.

كما يجب أن تكون مقاربة التنمية المستدامة حاضرة في سياسة الأوراش الكبرى ونقترح في هذا الصدد :

- دعم سياسات لاتمركز المصالح الإدارية والاجتماعية والاقتصادية مما سيخفف من الضغط البيئي على المراكز الكبيرة ويساعد على ظهور وتشكل مراكز جديدة تمتص هذا الضغط؛
- اعتبار البعد البيئي والطبيعي في التقسيم الجهوي المرتقب حفاظا على الوحدة الطبيعية للجهات؛
- تقوية الترسانة التشريعية في هذا المجال بإقرار النصوص التطبيقية لمختلف القوانين ذات الصلة ؛

والعمل على حسن أجرأتها، وملاءمتها مع التزامات المغرب على الصعيد الدولي في هذا المجال كـ :

- الاتفاق الإطار الخاص بالتغير المناخي؛
- بروتوكول «كيوطو»؛
- اتفاقية التنوع البيولوجي؛
- اتفاقية مكافحة التصحر؛
- الاتفاقية الخاصة بحماية البحر الأبيض المتوسط.

و إذ نثمن العناية الكبيرة التي خصها البرنامج الحكومي للعالم القروي بمضاعفة الموارد المالية المخصصة له، نؤكد على أن الاهتمام به سيمثل مدخلا لمعالجة مجموعة من الإشكالات المرتبطة بالمجالات الغابوية والجبلية خصوصا منها ما يرتبط باستنزاف الموارد الطبيعية.

ثامنا

السياسة الخارجية والتعاون والمقيمين بالخارج

ثامنا: السياسة الخارجية والتعاون والمقيمين بالخارج

أما فيما يتعلق بقطاع الخارجية والتعاون والشؤون الإسلامية والمقيمين بالخارج فإننا نود التأكيد على مواقفنا الثابتة بخصوص القضية الوطنية والاهتمام بقطاع الأوقاف وفق مقاربة جديدة تدمج هذا القطاع الحيوي في السياسات العمومية، وإيلاء الشؤون الإسلامية ما تستحقه من عناية، بما يتلاءم ودورها الحيوي في حياة المغاربة.

قطاع الدفاع الوطني

وفي البداية أتقدم في فريق العدالة والتنمية بتحية تقدير وإكبار للقوات المسلحة الملكية بمختلف أصنافها على تضحياتها حماية لأمن وسيادة هذا الوطن العزيز.

وإننا إذ نثمن في هذا الصدد ما ورد بصددها، ندعو إلى مزيد من الإصلاحات المرتبطة بتحسين الأوضاع المادية والاجتماعية لهذه الفئات.

وإيلاء هذه الفئات وأسرها ما تستحقه من العناية والاهتمام. كما لا يفوتنا أن نذكر بوضعية الأسرى المفرج عنهم، وندعو مرة أخرى إلى مزيد من العناية بهم وإبراز الانتهاكات الجسيمة التي تعرضوا لها أثناء اعتقالهم ضدا على كل المواثيق الدولية.

قطاع الخارجية

وبخصوص ما ورد في البرنامج الحكومي بشأن السياسة الخارجية والنهوض بالدبلوماسية الوطنية، فإننا نثمن طبيعة المقاربة المعتمدة والقائمة على تقوية وتعزيز مكانة المغرب، وضمان إشعاع أكبر للنموذج المغربي. وتستجيب هذه المقاربة لمطالبنا السابقة في فريق العدالة والتنمية ،التي طالما أكدنا من خلالها على بناء دبلوماسية قوية،واستراتيجية واضحة المعالم في مجال الشؤون الخارجية و التعاون، حتى تخرج دبلوماسيتنا من حالة الانتظارية والتردد إلى حالة الفعل والمبادرة، تعيد للمغرب إشعاعه الدولي الذي عرف به على مستوى القارة الإفريقية والعالم العربي و الإسلامي حيث كان لبلادنا دور مركزي في القضية الفلسطينية، و حل النزاعات على المستوى الإقليمي و الجهوي، كما كان لبلادنا دور متميز على مستوى العلاقات مع أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي مجال الوحدة الترابية فإننا نثمن ما جاء في البرنامج الحكومي بخصوص قضية الصحراء المغربية، باستعمال مصطلح «المزمن» وكذلك باعتبار قضية الصحراء أولوية الأولويات.

كما نعلن رفضنا للمنطق الانفصالي ورفض التآمر ضد الوحدة الوطنية ونثمن المبادرات المتخذة في هذا الشأن.

إن الخطاب الدبلوماسي مطالب اليوم أن يكون في مستوى تطورات وتحديات المرحلة ، بما فيها تحقيق تفاعل مثمر مع التحولات التي يشهدها العالم وخاصة في المنطقة العربية، برؤية استباقية تستحضر ضرورة رفع مستوى التنسيق مع الجهود البرلمانية الحزبية والشعبية وتمكين مختلف الفاعلين من المعلومات الضرورية والمحينة وتقوية الجهاز الدبلوماسي.

وكلنا ثقة، أن الحكومة الجديدة تملك رصيدا شعبيا يؤهلها لأداء هذه الأدوار .

وفي سياق تعزيز البعد العربي والإسلامي لبلدنا، فإننا نؤكد أهمية توسيع العلاقات وتوطيدها مع العالم العربي والإسلامي والإفريقي واستثمارها للدفاع عن القضايا الوطنية وقضايا الأمة، وفي مقدمتها قضية فلسطين والقدس الشريف. وتقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية ولاسيما مع بلدان الساحل، وجنوب الصحراء كما ندعو إلى استثمار عضوية المغرب بمجلس الأمن في تعزيز العلاقات مع الدول الأعضاء لخدمة قضايا الوطن وقضايا الأمة و فضح الممارسات العنصرية للكيان الصهيوني بما فيها الحصار الظالم المفروض على غزة، واستمرار سياسة الاستيطان ومسلسل تهويد القدس. كما نشير إلى موضوع المدينتين المغربيتين المحتلتين سبتة ومليلية والجزر المغربية وندعو إلى وضع آليات فعالة لمعالجة وضعيتها مع الحكومة الإسبانية.

وفيما يخص المقاومة وجيش التحرير:

إننا نؤكد أهمية الإشارة إلى هذه الفئة والعناية بالمستوى الاجتماعي للمقاومة وحماية الذاكرة الوطنية للمقاومة وجيش التحرير.

وفيما يرتبط بملف المغاربة القاطنين بالخارج

فإننا نثمن الاهتمام الذي خصصه البرنامج الحكومي لملف المغاربة المقيمين في الخارج والذي يعبر عن انسجام البرنامج مع روح الدستور الجديد.

و نعتبر أن المقاربة التي أسس لها الدستور المغربي ولأول مرة للحقوق السياسية للمغاربة المقيمين في الخارج تستوجب التنصيص بكل وضوح للحق الدستوري لهذه الفئة من المغاربة تصويتا وترشيحا انطلاقا من بلدان الإقامة.

ونؤكد أهمية بلورة رؤية شمولية ومقاربة مندمجة للسياسة العمومية في مجال تدبير قضايا الجالية المغربية بالخارج بين مختلف المتدخلين .لضمان التأطير الديني والتربوي والثقافي الملائم لهذه الفئات والاستجابة لتطلعاتهم في هذه المجالات الحيوية والاستراتيجية.

وفي الأخير نؤكد تثميننا للبرنامج الحكومي وتعبئتنا في المساهمة في إنجازه لمصلحة مواطنينا ووطننا ولهذا سنصوت عليه بالإيجاب

والله ولي التوفيق.

الفهرس

تقديم..... 3
مداخلة الأخ عبد العزيز عماري، رئيس فريق العدالة والتنمية..... 4
أولا: قضايا الهوية والثقافة والتعليم المدرسي والتعليم العالي والبحث العلمي..... 26
1 قضايا الهوية والمرجعية..... 27
2 العناية بالأوقاف والنهوض بالشؤون الإسلامية..... 28
ثانيا: قضايا الإصلاح السياسي والمؤسساتي..... 38
1 الاستحقاقات الانتخابية..... 39
2 ورش إصلاح القضاء..... 41
3 قطاع السجون..... 41
4 الحريات العامة وحقوق الإنسان..... 41
ثالثا: مواصلة بناء الاقتصاد الوطني..... 43
1 على مستوى الحكامة..... 45
2 تحسين مناخ الأعمال والثقة والاستقرار الاقتصادي ببلادنا والدفع بعجلة التنمية الجهوية..... 46
3 اقتراحات تدعيمية..... 47
4 على مستوى الاستثمار..... 48
5 على مستوى تمويل الاقتصاد..... 48
6 على مستوى إرساء قواعد الشفافية والفعالية والحكامة الجيدة وإنهاء الاحتكار في النظام الاقتصادي وتحسين مناخ الأعمال..... 48
7 رفع فعالية المالية العمومية..... 48
8 سياسة جبائية فعالة وعادلة..... 49
رابعا: قضايا الحكامة وتخليق الحياة العامة..... 50
تخليق الحياة العامة..... 51
إصلاح الإدارة..... 51
خامسا: ورش الجهوية الموسعة..... 53
1 : ورش الجهوية الموسعة..... 54
2 الجماعات الترابية الأخرى..... 54
3 برامج الإنعاش..... 54
سادسا: السياسات والقطاعات الاجتماعية..... 56
1 المبادرة الوطنية للتنمية البشرية..... 57
2 السكنى وسياسة المدينة..... 57
3 السياسة الصحية..... 58
4 التكوين و التكوين المهني والبحث العلمي..... 59
5 قطاع الأسرة والمرأة والطفولة..... 60
6 التشغيل وعلاقات الشغل..... 61
7 الشباب والرياضة..... 64
سابعا: القطاعات الإنتاجية..... 66
1 الفلاحة..... 66
2 التنمية القروية..... 67
3 الصيد البحري..... 67
4 الصناعة والتجارة وحماية المستهلك..... 68
5 التجارة الخارجية..... 69
6 الصناعة التقليدية..... 70
7 السياحة..... 70
8 البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة..... 70
9 التنمية المستدامة..... 72
ثامنا: السياسة الخارجية والتعاون والمقيمين بالخارج..... 74
1 قطاع الدفاع الوطني..... 75
2 قطاع الخارجية..... 75
3 قطاع المقاومة وجيش التحرير..... 76
4 ملف المغاربة القاطنين بالخارج..... 76